

ع ۱۸۵۱



بنیاد محقق طباطبائی

نسخه ع ۱۸۵

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي بسط بساط العدل الحسن
 في سبط ملكه فاقام السموات وهدى الارضين والنبين على كمال
 عدله وغايه مكرمه الذي امر بها واجبها ان اهل فرعون بعد له و
 مع كفره وشكبه منته وخص العدل بمزية فجعل من تصف به شهاد على
 الناس واما ما لم يدل على بناه قدره وجلاله فمنزله وكفر بذلك
 ما هذا ان بقا النوع وتمتد منه منوط به ومربوط باستفاضته والصلوة
 على خير خلقه ومظهر عدله معنن السنة والشرع سيدنا محمد اشرف
 ماوراء العدل برئته وعيا له الذين عدلوا فيها امر واجه حتى صاروا
 الله بلاوه وعبادوه فشرعوا بخلافه **باب** فيقول العبد
 المتفاني الى رحمة ربه جلجل محمد بن الحسين المازني المدعو بآب معجل
 رزق الاحتفاظ من اخطا والاحتراس من الزلل كما ساء ما كان منها
 في القول والعمل هذه عجالة جريته ورسالة عدليه محتوية على ابواب
 تعرف فيها العدالة ومناقبها ومصححاتها وطرق التوصل الى العلم
 بها



بها وما فيها من المذاهب والاختلافات وترجع بعضها بعضا كالبسطة
 من الآيات والاولى مراعى فيه الاجازة دون الاطناب تبعنا لذلك
 السداد وسهل الصواب انه يهدي من يشاء الى الصراط السوي والظن
 الصواب الكتاب الاول وفيه فصول في تعريف العدالة لغة واصطلاحا وبيان
 ما به تنبث العدالة وتصلح وما به يزول وتفسد كمواقفه الكبار والاعمار
 الفصل الاول في معنى العدالة لغة الاصطلاح والاصطلاح
 على ضد الظلم وعدم الاخلاق بالواجب وترك فعل القبيح ومنه ما ورد وبالعدل
 قامت السموات والارض لان المراد بجلاله تعالى انه لا يفعل القبيح الذي هو الاخل
 بالواجب وقد يطلق على الفريضة ومنه ما ورد من اكل مما لا يقبل الله منه صرفا ولا
 صرفا للنافه والعدل الفريضة فدل على ان اكل الحرام لا نافه له ولا فريضة الا ان
 بين القبول والافراء وقال صاحب الكشاف قوله تعالى ولا يقبل منها شفاقة
 منها عدل اي فدية لانها معاودة للمقضى ثم قال ومنه كدب لا يقبل منه صرف
 ولا عدل اي فدية ولا فدية وعيا بالامر شكل وفي القاموس العدل ضد
 وما قام في النفوس انه مستقيم كالعدالة والعدول وعدل الحكم تعدلا اقام
 وفلاننا ركاه والميزان سواءه والفريضة والنافه والسوية والاستقامة
 روي في الامم النبوية انه سئل عن العدالة فقال هي ان لا تفعل ما لا يقبل الله منه
 ولا تترك ما يقبل الله منه

والعدل هو الذي لا يفعل القبيح الذي هو الاخل بالواجب وقد يطلق على الفريضة ومنه ما ورد من اكل مما لا يقبل الله منه صرفا ولا صرفا للنافه والعدل الفريضة فدل على ان اكل الحرام لا نافه له ولا فريضة الا ان بين القبول والافراء وقال صاحب الكشاف قوله تعالى ولا يقبل منها شفاقة منها عدل اي فدية لانها معاودة للمقضى ثم قال ومنه كدب لا يقبل منه صرف ولا عدل اي فدية ولا فدية وعيا بالامر شكل وفي القاموس العدل ضد وما قام في النفوس انه مستقيم كالعدالة والعدول وعدل الحكم تعدلا اقام وفلاننا ركاه والميزان سواءه والفريضة والنافه والسوية والاستقامة روي في الامم النبوية انه سئل عن العدالة فقال هي ان لا تفعل ما لا يقبل الله منه ولا تترك ما يقبل الله منه

اول من هذا الباب ما جاء في الخبر وعاموس عليه السلام ع فرعون بهلاكه فاول
 اليه ياموسى ما ضرني كفره ولعبادي من عدله نفع فلما قرن مع كفره ظلما اغرقه
 الله في اليم في رواية عن الصادق عليه السلام قال موسى يا رب اهلكت فرعون
 وهو يجحدك ويدعي النبوة فاولي الله اليه ياموسى انه قد امن بسبل ولم يجر في
 احكم ولم يسمع من احد خصمين عالم يحضر الاخر ولم يجد من الناس حاجة الا نفع
 في مصاعهم وكانت قوايم موايد راسخة في الارض لكسلا ترفع بسبعة طعنا
 ولم يزن قط ولم يلط قط لذلك اهلته هذا ^{في} الداع لان الفهم
 في شرح اسماء الحسنى العدل هو الذي لا يميل به الهوى فيجوز احكام العدل من
 الناس المرضي قوله وفعله وحكمه في نهاية ابن الاثير الا انه زاد فقال
 وفي الاصل مصدر سمي به فوضع موضع العادل وهو بلغ منه لانه جعل اسمي
 نفسه عدلا ومنه ما ورد في الخبر احب الناس الي الله واقربهم منه سلطانا
 العادل والبغض اليه ابعدهم منه السلطان اجازة ذلك المقابلة
 ان العدل ضد الجور كما سبق فيما نقلنا عن القاموس وقال الواحظ
 العدل ان لا يتحرك جميع الاعضاء الا الله وقال الحكماء اصول الفضا
 خلقته ثلثة الشجاعة والعفة والحكمة ومجربها العدل

واعلم



بنيد محقق طباطبائي

واعلم ان العدل اصل كل خير وعليه مدار كل امر وبه قامت السموات والارض وهو ميزان الله
 القسط في الدنيا والاخرة وهو اما بالقوة فميتة نفسانية يطلب بها المتوسط بين
 الافراط والتفريط واما بالفعل فالامر المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط فيما لا اعتبار
 الاول قبل هو اصل الفضائل كلها من حيث ان صاحبها يكتب به جميع الفضائل وبالا اعتبار
 الثاني قبل هو الفضائل كلها من حيث انه لا يخرج شئ من الفضائل عنه ويمانه ان الفضائل كلها
 ملكات متوسطة بين طرفي افراط وتفريط فالمتوسط منها هو العدل كالكلمة النظرية المتوسطة
 بين الجزية والغباوة والعفة المتوسطة بين جنود الشهوة والفجور والشجاعة المتوسطة بين
 الجبن والتهور والسخاير بين التبدير والبخل والتواضع بين الكبر والذل والاقتصاد بين
 الاسراف والتفريط والاضاف بين الظلم والظلام وقيل ذلك سائر الاخلاق الفاضلة
 فالواسط بين هذه الاطراف المتضادة كالفضائل وكل منها طرفان تفريط وافراط هما
 مذمومان والخروج الى احد هما هو الجور الذي هو ضد العدل الاطراف المتضادة هي الزواجر
 ومن مناقيل خيرا امور او سطر ما ثم هذا الحكم في العدل جاز في باب العقائد ايضا كما التوحيد
 المتوسط بين التعطيل والشرك والتعويل على الامر من اجبر والتفويض في باب الاعمال كما دار
 الواجبات بين المتوسط بين البطالة والترحم وفي باب الاقوال كالبيان في المكتوبة
 بين العي والهدى فبين ان لا يخرج شئ من الفضائل عنه قولوا وعملوا واعتقدوا ولذلك
 قالوا هو ميزان الله المبرر من كل زلة وصراط المستقيم الموصى به لئلا يلهي به يستنبط امر
 العالم قال الله تعالى الذي نزل الكتاب بالحق والميزان وقال والسماء رفعها ووضع الميزان
 حجة بالميزان عن العدل لانه من غره ومن اظهر افعاله للحاسنة اذ كان العدل مراعاة
 الاستقامة على حاق الوسطية في طرفي الافراط والتفريط اللذين هما كفتي الميزان هما
 رجت احدهما فالنقصان لازم واخسر ان قائم وقال ع بالعدل قامت السموات
 والارض اذ لو كان شئ من موجودات العالم واصولها راندا على الاقراف لظا

او ناقصا عنه تقريرا لم يكن منتظما بهذا النظام وبيان ذلك ان مقادير العناصر لو لم تكن
متكافئة متعادلة بحسب الكمية والكيفية لاستولى الغالب على المغلوب وانتقلت الطوائع كلها
الى طبيعة الحزم الغالب لو كان بعد الشمس من الارض اقل مما هو عليه الآن لاحترق كل ملا
هذا العالم ولو كان اكثر لاستولى البرد والجود وكذا القول في مقادير حركات الكواكب ودرجات
سرعتها وبطونها فان كل منها مقدرة على ما يليق بنظام العالم وقوامه وقيامه وهذا المعنى
وصفه الله بالعدل اذ كان محض عدله وضعه لكل موجود في مرتبة ومهية له ما يستحقه من
غير زيادة ونقصان مضبوطا بنظام الحكيم ثم الصراط المستقيم المودى بسلكه الى الله تعالى
اما علم او لم فالعلم طريق القوة النظرية والعمل طريق القوة العملية وكل منهما متوسط بين
رولينين هما طرفا الافراط والتفريط والوسط بينهما هو العدل فهو الصراط المستقيم الذي
لا يبل له الا احد الجانبين ولذلك قال العسكري عليه السلام الصراط المستقيم في الدنيا هو ما
عن العكس وارتفع عن التقصير فلم يعد الا شئ من الباطل في الآخرة هو طريق المؤمنين الى
الجنة فمن استقام على هذا الصراط مر على صراط الآخرة مستويا ودخل الجنة آمنا قالوا من
فضيلة العدل ان امر الذي هو ضده لا يستنبط اليه فلو ان اوصافا شتارا طوا فيما بينهم
شرطا فلم يراعوا العدالة لم ينتظم امرهم ومن فضله ان كل نفس تتلذذ بسماه وتسام من ضده
ولذلك يستحسن بها عدل غيره اذا رآه او سمع به وطسبه تتلذذ بالنفس وكل ما كان مكرما
في العالم ليس نظام مستقيم ولذلك يكره العرج والعور ويتشام به والذين يجب على الانسان
استعمال العدل معهم خمسة الاول رب العزة تعالى وتقدس في كل معرفة توحده واحكامه القيام
بما الشانه قوى النفس وذلك بان يحمل بواه مستسما العقل فقد قيل اعدل الناس من نصف
عقله من بواه الثالث سلافة الماضون انفاذ وصاياهم والدعاء لهم الرابع معاملوه اجباؤه
في اداء حقوقهم والافاضة في العالم من المباحات والمقارضا والكراما الخامسة عامة الناس على سبيل
الحكم وذلك ان اولئك الحكماء هم واما اذا كان الحكم بينه وبين غيره وكان الحق له فالفضل اشرف من العدة
واذا حكم بين الناس ان يحكموا بالعدل قال فيس له الحق وان يعطوا الحق للفقير والانشوا
الفضل بينكم هذا هو الصراط المستقيم ملكة

ملكه النفس امر مهيبة وقوة راسخة فيها تمنعها من فعل الكبار والاصرار
على الصغائر ومناقبات المروءة وتلك الملكة المانعة كسر الملكات
النفسانية انما تنبأ في القرن المداومة على فعل الطاعات والملازمة
وترك المنهيات يكف النفس عن ارتكاب سيئات مرة بعد اخرى وكرة بعد
مع اداية النظر والتفكير والاعتبار وعدم الغفلة عما كلف به وذلك لا يحصل الا بصار
وتلك الامرطة حجة الآخرة ومبغضة الدنيا فانها راس كل خطيئة فقام
بقتضى بيان امور الاول الكبار وقد اضطربت فيها كلمات الاكابر في
بيانها بفضل الله القادر المشاء الاصرار على الصغائر وقد قيل مرجحه
العرف وبلوغه مبلغا يفي الثقة وظاهر ان العرف يختلف باختلاف الصغائر
فالصغيرة التي لا يحترز عنها غالبا اصرارا ما يتحقق بالكرما يتحقق به الاصرار
عما ما يركب نادرا وقيل المراد به العزم على فعلها بعد الفراغ منها ومعناه المداومة
على نوع منها بلا توبة فالاصرار اما فعلى كالمداومة على نوع او انواع في الصغائر
او حكمي وهو العزم على فعلها ثانيا بعد وقوعه وان لم يفعل واما من فعل الصغيرة
ولم يخطربها به العزم على فعلها بعد ما ولا التوبة منها فهو الذي لا يقدر على العدة

في هذا الصغائر والاصرار من الصغائر والاصرار من الصغائر
كان الملكة المانعة على النفس من ارتكاب السيئات
ان الملكة المانعة على النفس من ارتكاب السيئات
الملكة المانعة على النفس من ارتكاب السيئات
الملكة المانعة على النفس من ارتكاب السيئات
الملكة المانعة على النفس من ارتكاب السيئات

في هذا الصغائر والاصرار من الصغائر والاصرار من الصغائر
كان الملكة المانعة على النفس من ارتكاب السيئات
ان الملكة المانعة على النفس من ارتكاب السيئات
الملكة المانعة على النفس من ارتكاب السيئات
الملكة المانعة على النفس من ارتكاب السيئات
الملكة المانعة على النفس من ارتكاب السيئات

قال بعض العامة الاصرار هو اقامة الفعل والعزم على ادايته بغير معارضة او اقامة بغير معارضة او اقامة بغير معارضة
 في تكرار الصلوة بحيث لا يشعر بقلته بمبالاة بذنبه كاشعار الكثرة وكذا اذا اجتمع صفات مختلفة الانواع بحيث لا يشعر
 بها كما يشعر به الصغار الكبار (١) ويكفر بالاعمال الصالحة كما ورد في الخبر قال الله تعالى اقم الصلوة طرفة النهار
 وزلفا من الليل ان احسنات بنو بن اسياك وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصلوة
 كفارات لما بينهن ما اجتنب الكبائر وقال ما من امر مسلم تحضره صلوة
 مكتوبة فيحسن وضوءا وخشوعا وركوعا الا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب
 ما لم يؤت كبيرة الثالثة المروة والمشهور اعتبارها في العدالة ومنهم من لم
 يعتبر بالاشتراط او لا شرط بل اقتصر على عدم موافقة الكبار والاصرار وذلك لان
 المكلف اذا قام بالواجبات وجمعت عن المنيات وعلم ان ذلك صافي فيه
 ملكه صار مأمورا بالواقع في المآثم والمعاصي ارتكاب ما يتركبه نادرا من المنفرا
 الظاهرة لا يستمر عصيانه المنا في للعدالة وهذا وجه كونه الاول وجه سوار
 جعلنا ما داخل في العدالة كما هو المشهور في العدل الذي جعل في حلاله ديننا
 ومروة وحكام خارجة عنها وصفة براسها كما عليه جماعة لان طرهما اما
 الجبل ونقصان او قلته بمبالاة وحيا ووعا التقديرين بتبطل الثقة به اما
 المخجل فظاهر واما قليل احياء فلان من الاحياء لا يصنع ما كور في
 خبره في ضبطها عبارات منها ان صاحب المروة هو الذي يصون نفسه
 عن

في تكرار الصلوة بحيث لا يشعر بقلته بمبالاة بذنبه كاشعار الكثرة وكذا اذا اجتمع صفات مختلفة الانواع بحيث لا يشعر
 بها كما يشعر به الصغار الكبار (١) ويكفر بالاعمال الصالحة كما ورد في الخبر قال الله تعالى اقم الصلوة طرفة النهار
 وزلفا من الليل ان احسنات بنو بن اسياك وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصلوة
 كفارات لما بينهن ما اجتنب الكبائر وقال ما من امر مسلم تحضره صلوة
 مكتوبة فيحسن وضوءا وخشوعا وركوعا الا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب
 ما لم يؤت كبيرة الثالثة المروة والمشهور اعتبارها في العدالة ومنهم من لم
 يعتبر بالاشتراط او لا شرط بل اقتصر على عدم موافقة الكبار والاصرار وذلك لان
 المكلف اذا قام بالواجبات وجمعت عن المنيات وعلم ان ذلك صافي فيه
 ملكه صار مأمورا بالواقع في المآثم والمعاصي ارتكاب ما يتركبه نادرا من المنفرا
 الظاهرة لا يستمر عصيانه المنا في للعدالة وهذا وجه كونه الاول وجه سوار
 جعلنا ما داخل في العدالة كما هو المشهور في العدل الذي جعل في حلاله ديننا
 ومروة وحكام خارجة عنها وصفة براسها كما عليه جماعة لان طرهما اما
 الجبل ونقصان او قلته بمبالاة وحيا ووعا التقديرين بتبطل الثقة به اما
 المخجل فظاهر واما قليل احياء فلان من الاحياء لا يصنع ما كور في
 خبره في ضبطها عبارات منها ان صاحب المروة هو الذي يصون نفسه
 عن

عن الاناس ولا يشينها عند الناس والذي يخرج عما يفر منه ويضحك
 او الذي يسير بسيرة امثاله زمانا ومكانا من ترك المروة لبس لا يلبس
 بحيث يصير مضحكة الا ان يكون ذلك منه لبراءته عن التكلفات الرسمية
 ما يجد اما استكانة او اقتدار بالسلف التاركين للتكلف ومن خلاف
 المروة المشتر في الاسواق والجمامع مكشوف الرأس والبدن ولا يلبس ثوبا وكذا
 نداء الرجل في الجمال والبول في الشوارع فيت مرورا بالناس والاكل في الاسواق في غير
 المواضع المخصصة له اذا لم يكن متوقفا او غريبا او الاكثر في محالها لمضحكة ومخرج
 من حسن العشرة مع الابل وبجران والمعالين والمضايقة في البسيرة لا يستفصر
 فيه وكثرة الضحك والافراط في المزاح لا تمارا خاك ولا تمارا من كثر مزاحه لم
 يخل من حقه وشمخاف واما اصل المزاح فمرغف فيه فورد ما من الا وفيه
 دعابة وان المداعبة من حسن خلق وانك لتدخل بها السرور على اخيك وكان
 رسول الله صلى الله عليه وآله يراعب الرجل يريد ان يسيره وبالجملة مرادهم المروة
 اتباع محاسن العاد واجتناب مساوئها وما ينفر عنه الطبع من المباحات
 ويسقط به المجد والعز عن القلوب حتى لا اجتماع مع الاراذل وترك صحبة
 الافاضل وليس ما يستهجنه العامة ويتركه الناس في حسن كالكحل

راعب والدعابة اللعب
 راعب والدعابة اللعب

واحتمل في بعض البلاد وانما العبرة بغير الراجح شرعا الفصل في الطرق
 المعروفة في معرفة العدالة وثلاثة الاول ان تعرفه بظاهر الاسلام وان كان
 مجهولا حاله ان تعرفه مع ذلك بحسن الظاهر بان يكون شغلا بالفرق
 وبين واقامة الصلوات وضبط موافقتها ونحو ذلك مما يعبر عنه بظاهر الصلوات
 من غير ان تطلع على باطن امره بالمعاشرة الثانية ان تعرفه مع ذلك بالملكة
 الماضية وذلك اما بالمعاشرة الباطنة او بانها به بين العلماء او بشهادة
 القرن المتكثرة المتعاضدة او بالتركية من العالم بها وهذا من اوضح الطرق
 وليلا واشهر ما بين المتأخرين واقرها الا الاحتياط وهو المختار في المسار
 الشبه في الذكرى بقوله والا قرب شرط العلم بالعدالة بالمعاشرة الباطنة
 او شهادة عدلين او شهارة ولا يكفر التعويل على حسن الظاهر وخالف
 بنا فريقان احدهما من قال كل المسلمين على العدالة الا ان يظهر منه ما يزيلها
 وبه قال ابن ابي حنيفة والثاني جواز التعويل على حسن الظاهر وهو قول بعض
 الاصحاب لعسر الاطلاع على البواطن في الدنيا في محنت جماعة البيان ويعلم
 العدالة بالشيعاء او بالمعاشرة الباطنة وصلوة عدلين خلفه ولا يكفر
 الاسلام معرفة العدالة خلافا لابن ابي حنيفة ولا التعويل على حسن الظاهر الا في

في بعض البلاد
 وانما العبرة بغير الراجح
 شرعا

وانما لم يصح باعتبار الملكة في العدالة لان نفي كفاية التعويل على حسن الظاهر
 واشترطا العلم بها بالمعاشرة الباطنة واحدى خيشتها اغنيا عن اعتبارها
 ومشددا في تحصيل الاصول للحاجي للعدالة محافظة وبينة يحمل على ما لا يراه القوم
 والمروءة وليس به علة لان قيد ملازمة التعويل المروءة يعني عز قيد الملكة او
 المحافظة ما لم تكن ملكة راسخة لم تكن حائلة عليها وتعمل في كسبه بنى على انه ما لكى
 لفرق والافا المشهور من جمهور المتأخرين خصوصا اخصبة منهم الاكتفاء بظاهر الاسلام
 وبالحكم يكون كل مسلم عدلا ما لم يظهر منه خلافه ومن صرح من اصحابنا بالملكة صا
 معام الاصول والشبه في الشبهة في شرحه على المعنى في الدراية وغيرهما وصاحب الرسالة
 الموسومة بالجعفرية وشارحها والعلماء المختلف حيث قال انها مينة قائمة
 بالنفس لتقتضى البعث على ملازمة الطاعات والاشهاد من المحرمات وهو الظاهر في
 كلام الشيخ في بحث جملة النهاية لا تصل الا خلف من تثق بدينه وامانه
 مشددا كلام المفسد العدل من كان معروفا بالدين والورع عن محارم الله تعالى
 وهذا يدل على الملكة وزيادة لان الورع هو العفة وحسن السيرة وهو مرتبة ورا
 العدالة تبعث على ترك المكروهات وتجنب عن الشهوات واعلم ان ظاهر
 قول العلماء في النهاية ولو لم يعلم فسق امامه ولا بد منه حتى صلى الله عليه وسلم ان حسن
 الظاهر لم يعد ولو لم يعلم حاله ولم يظهر منه ما يمنع الالتماس به ولا ما يستوفى لم يصح

الصلوة يدل على الكفاية في العدالة بحسن الظاهر من غير اعتبار الملك والمعا
 لبا في التذكرة لو كان فسق خفيا وهو عدل في الظاهر فالوجه انه لا يجوز
 لمن علم فسقه الا يتم به لانه ظالم عنده مندرج تحت قوله ولا تتركوا
 الدين ظلموا افلا دلالة على كفاية بحسن الظاهر كما ظنه بعض الفضلاء بل
 مفهوم قوله لا يجوز لمن علم فسقه الا يتم به جواز الا يتم به لمن لم يعلم فسقه
 علم حسن ظاهره او لا فان كانت دلالة المفهوم معتبرة في الدلالة على المدرك
 فهو ظاهر الانطباع على مذهب ابن الجبلة والافلا دلالة على مذمت المدرك
 وعلم بما قرناه ان له في العدالة ثلثة اقوال اعتبار الملك كما اختاره المختلف
 والاكتماء بحسن الظاهر كما هو الظاهر من النهاية وبنظر الاسلام ما لم يعلم
 كما هو المفهوم من التذكرة ومذهب ابن الجبلة طريق العلم بالعدالة مطابق
 لمذهب عامة العامة كما او ما ايدى الشبهة في الدراية في الباب الاول منها في
 بان الحديث الصحيح حيث قال بعد كلام وهذا الاعتبار كثر في احاديثهم الصحيحة
 وقلت احاديثنا مضافا الى ما اكتموا به العدالة من الاكتماء بعد ظهور
 الفسق والبار على ظاهر حال المسلم ومنه يفهم ان كثيرا من الاخبار الواردة
 في باب العدالة الدالة بظاهرها على الاكتماء بظاهر الاسلام ما لم يظهر الفسق وان
 كان المسلم مجهولا حاله كصحة خبره بواب بصيرة ونظايرها الاية محمولة على التقية
 وهذه

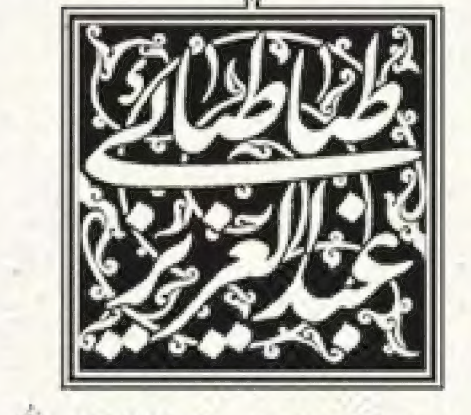
في الامانة ظاهر
 في الملكة ظاهر

وهذه الاخبار من الترمسك بها الشيخ وابن الجبلة في باب الاكتماء بظاهر
 الاسلام وقد قال ابو عبد الله الصادق عليه السلام في الرواية المشهورة بمقبولة
 عمر بن حفص بن غصن قال قال عمر بن الخطاب قد اك وجدا احد اخبرني موافقا للعدا والآخر
 مخالفا لها ما لي اخبرني يؤخذ بما يخالف العامة فان فيه الرشا وولك نظاير كثيرة
 فليكن هذا في ذكر منك تحذيرنا في اننا انما الغرض في الابواب الاية ولا سيما في
 باب التوفيق بين هذه الاخبار وما يكالها وما بينهما فائدة في فهمها من المراء
 بالشياع منها اخبار جماعية استفاد منه ما يتاخم العلم واليقين اعني الظن
 الغالب القوي ولا يتقيد بعدد منصوص العدل والفاستق والرجال النسا
 والصبيان والكفار وسواهم وقد يعبر عنه بالاشياء المستفاد منها في تقرير ما يدل
 على اوثقية المذهب المختار وارجحية من الكبر ان الناس جلهم بل كلهم من جهة
 نفوسهم الامانة بالسور الواقعة بين القوة الشهوية والسبعية ما لم يكن الشاوب
 اللذات البدنية البهيمية مسيطرون لشهوة على العقل ساعون في استنباط الحقائق
 المؤدية الى امرائهم غير متأكدين عواقب الامور حارصون على ما منعوا منه الغرور
 النسون لذات الفانية وبدار الغرور جالبون منافع الدنيا وافغون عنهم
 مضارها فالحقون او امر الله من تكبوا نواهيها جالبون منافعها العبدية والارباب

فان قلت من كان من اهل الصلاح الظاهر وكان من المسلمين فسور الظن به وانما فيه محذور فقل النبي صلى الله عليه وسلم ان الله حرم من
 المسلم دمه وعرضه وان يظن به ظن السور وعن ابي عبد الله الصادق ع اذا اتهم المؤمن اخاه اثبات الايمان من قلبه
 كاثبات الملة في المار بل مقتضى الصلاح حسن الظن بالمؤمن وعدم اتهامه كما روي عن امير المؤمنين ع وضع امر اخيك
 على حقه حتى ياتي بك بقلبك وتخشع وتخضع وتكون ما يؤمهم كونه من العدل والصلح اربل من الانتصار والاداء (١٦)
 كما يصنع ذلك كثير من متصني الناس حتى كانوا يذبحون سحر واعي من الناس
 واخذوا بجماع قلوبهم فاذا غابوا عنهم وخلصوا الاشياء طينهم فلم اعمال من دون
 ذلك هم لها فاعلون في الفسق اكثر فهو اغلب الظن وارجح وهو معنى
 وقد قال ابو الحسن عليه السلام اذا كان اجور اغلب لم يحل لاحد ان يظن باحد
 خيرا حتى يعرف ذلك منه وقال علي عليه السلام اذا استولى الفسار على الزمان اهلك
 فاحسن رجل الظن برجل فقد غرر وسبأ في نفسه فطر اخر من الكلام بعون الله الملك
 العلام في النقول وفيما ذكره الفحول وما فيه ما عليه قال في شرح
 الشرح في كون العدالة طارئة نظرا لاصل ان الصبي اذا بلغ بلغ عدلا حتى
 عنه المعصية وقال ملا ميرزا جان فيه نظر لانه اذا كان الرسول معتبرا في حد
 العدالة لم يكن الصبي اذا بلغ بلغ عدلا ما لم يصير طابسة التقوى والمرأة ملكة
 راسخة فيه وما هذا تفصيل الواسطة بين العادل وما يقابل من الفاسق وما رآه
 المرأة وذلك لان الصبي وقت بلوغه لما لم تقع منه معصية توجب الفسق
 ولا تكون ملكة تصدق بها العدالة يكون واسطة بينهما وفيه ان هذه الواسطة كانت
 ممكنة في نفس الامر لان العلم بوجوده ممتنع عادة اذا المعاصي غير ممتنعة في الافعال
 الظاهرة والعلم باشتغال الباطنة بدون الملكة غير ممكن وهذا ما اورد في
 فيما لا يتوهم من بعض القبول ولو لم يمتنع في نفسه ولم يمتنع في نفسه
 من الباطل والصدق من وجهين في نفسه ولم يمتنع في نفسه ولم يمتنع في نفسه
 الكذب والعلم من الشبهة ولو لم يمتنع في نفسه ولم يمتنع في نفسه ولم يمتنع في نفسه

تجوز كون ذلك الامر خطا بل لا بد من كمال الاحتياط فيه وانما قلنا بما جواز السور منهم لانه الذي يقتضيه محرم وان
 فلا ينافي ما ورد من النبي عن مسارة الظن بالخلق لان ما ذكرنا من باب التجوز العقلي الذي هو مقتضى محرم ما ورد
 لفاضل لا روي على صاحب الكشاف بعد ان نقل قوله استدلال كبرية الانبياء
 عمدة الظالمين على اعتبار العدالة في الامام حيث قالوا في هذا دليل على ان الفاسق
 لا يصلح للامامة بقوله في الاستدلال تامل اذا الوسط بين الظلم والعدل ثابتة
 فلا يلزم من مانعة الاول للامامة اشتراط الشا في لها وهو ظاهر ولعله يريد به غيره او
 ينضم مع عدم القول بالواسطة اى كل من لم يجوز ما للفاسق لم يجوز ما للعدل
 ثم قال ملا ميرزا جان العدالة ملكة يتوقف وجودها على كثرة من فعل الواجبات
 وترك المحرمات والاحتراز عن ترك المروءات والفسق كيفية امر واحد كترك واجب
 نقول في ترجيح كون الاصل هو الفسق ان ما يتوقف على امر واحد كان صلا او رجا
 بالقياس الى ما يتوقف على امر كثيرة لانه سهل وجوده واقر وقوعه وايضا الفسق
 بعدم الواجب والعدالة لا تحقق بدون الواجبات والاصل في امر واحد كترك
 فيما كان كفقه بعدم امر بالنسبة الى ما كان كفقه في الوجوب اول ما قرناه سالفا
 وانفا سقط ما في المسالك الاصل في المسلم العدالة بمعنى ان حاله يحل على القيام
 بالواجبات وترك المحرمات من ثم جرى عليه هذا الحكم حتى لا يجوز رمية بفعل محرم ولا
 ترك واجب اخذ بظاهر حاله وانفق الكل على بناء عقده على صحيح سلمنا ان العدالة
 امر اخر غير الاسلام وهو الملكة لكن لا يشترط العلم بوجوده بل يكفي عدم العلم بها
 عن المسلم وذلك لان المسلم من اسم الله ورسوله فيما جاز به انا اجمالا فيفما

لا يمتنع من ان يكون
 الفاسق من الظالمين



بنيد محقق طباطبائي

في المسالك في معرفة احوال المسلمين
 في معرفة احوال المسلمين
 في معرفة احوال المسلمين

(١٨) علم اجمالا واما تفصيلا فبما علم تفصيلا وغايته انه عارف باصول العقائد وفروعاها
اما اجتهادا او تقليدا مع الاذعان بان ذلك ظاهر ان العلم بكون الشرع حجة معتقدا
انه كذلك لا يستلزم العمل به فيما يتعلق بالعمليات فربما لا او عمالات مثل فعلها ونعلم
ان فعلها خير لنا من تركها ولا نعمل بتقصاه فليس كل علم على استنباط العمل به والمعتبر في الشرع
وخصه في ابواب العبادات هو العمل بمحذور العلم والتصديق به بانه كذلك فربما علم بوجوب
الصلاة والزكاة والحج والجهاد ونبيع الكذب وحسن الصدق لا يفر ذلك علم بتفصيلها
فست الحاجة العاشرة والاختيار المستفاد من انكر ان يعلم حاله بل هو ممن يعمل بتقصير
علمه من يكون ممن قد اضل الله عما علم من ان اسلام الرجل وان ريد به الايمان
لا يدل على عدالة لانه كما هو الفسق اذا لمنا فاة بينهما الا انه مذموم وحديثه وذلك لان
المؤمن فرقا بالشهادتين والامامة الكبرى عرف الفروع وما فيها من خلاف ام لا عمل بمقتضى
ما عرفه ام لا فان العمل بل الاقرار ليس شرط من الايمان والاسلام عما ان كثير من المتكلمين
غير عارفين باصول العقائد وما فيها فضلا عن فروعا فكيف يكون الاصل في كل المسلمين
العدالة وهم لا يعلمون منافعها ومصالحها الاجتهادا او التقليدا وكثير منهم لا يعلمون بها
يعلمون كما هو المشاهد منهم وذلك مما يورث الظن بكون الاصل فيهم نقيضا في نقول
ان اريد بالاصل منا الكثير الراجح فكون العدالة اصلا فيهم بهذا المعنى خلاف الواقع
فان ما بين الواضح المحسوس ان الفسق فيهم اكثر واغلب فواجب من نقيضه وهو معسر
الاصل

الاصل ان اريد به ما لا يبصر عنه الا بالدليل فهو باطل ان العدالة لما كانت حادثة
فيهم وكان الاصل عدم خبر وثباتها لم يدل دليل على خلافه وهو خبر وثباتها فيهم لا يبصر
وان اريد به ان ظاهر حالهم يحمل على قيامهم بالاجابات وترك المحرمات فمع انه ليس
الاصل اذا الاصل عيانا عن كون اشراؤا ما لم يبصر عنه خبر بتقصير العدول عنه وقد
على القاعدة والضابطة والراجح في نفسه السابق في الاعتبار كابق الاصل الكلام
احقيقة لا يفسد شأن هذا الحمل انما يصح لو لم يعارضه الاصل المتقصر لعدم قيام
بشرع الواجب في تركهم المحرم وبالحجة ظاهر حال المسلم وان اقتصر قيامه بالواجبات
وترك المحرمات الا ان الاصل عدم قيامه بها اذا الاصل في احوال عدم الظاهر
لا يعارض الاصل لانه دليل عقلي وحجة بالاجماع والظاهر كثيرا ما يخرج الامر بخلافه وليس
ومما ذكره في العلم كثيرا من مسائلهم "بما" فان العدالة لما كانت متوقفة على فعل
الواجبات وترك المحرمات كما اعترف به وكان الفسق امرا كيفية ترك واجب كان
اصلا واجبا بالنسبة وانما عدم جواز قذف المسلم بفعل محرم ولا ترك واجب بمجرد
صحته الحكم عليه بالفسق فمخالطة فان المسلم الجهول عدالة لما احتمل ان يكون عدلا ولا اقل
ان يكون حكم المستتر بفسقه وكان في شرط جواز التفسير لانه يكون الفاسق متظاهرا
به وتجاهرا وهذا ليس كذلك كان له نوع حرمة وحيث غايته في شرع الاسلام ولا يجوز
منها فيه بان يترك الصلوة مع عدم العلم به او شارب الخمر مستتر به

وهذا لا يدل على عدم صحة الشهادة في كل موضع عن حصولها فيه وعدم
وسبب ذلك الكلام فيه وفي اتفاق الكل على صحة عقده وإن ذلك الاتفاق لا
فما لا يشترط فيه العدالة والكلام فيما يشترط فيه ذلك ثم لو كانت العدالة تنفس
الاسلام لكان اعتبارها في الشاهد والقاضي ونحوهما إذا كانوا مسلمين لغوا
لأفاضة فيه وهو مخالف صريح الاخبار كخبر داود بن الحصين عن الصادق عليه السلام
في رجلين اتفقا على عدلين جعلتهما بينهما في حكم رفع بينهما في خلاف فرضيا بالعدلين
واختلف العدلان عن قول أيهما يضر الحكم قال ينظر إلى أفعهما وأعلمهما بأحد شيئا
وأورعهما فينقض حكمه ولا يلتفت إلى الآخر ومثله عمر بن حفص قال حكم ما حكم به أيهما
وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما ولا يلتفت إلى ما حكم به الآخر فأنهما وظنا
الكثرة صرح في أن العدالة أمر غير الاسلام كيف لا وما يدل أن على أن المعبر في القاضي
والمفتي بعد إيمانها واجتهادها أن يكونا عدلين مرضيين ومنها صريح الأصحاب
بان اجتهدا الفاسق ومجهول الحال نافع له لا غيره وانما الجواز لا الكفارة بظاهر
الاسلام ما لم يظهر الفسق وكان ذلك العدالة وكان بدونه لا تشتمل الأحكام
للحكام كما ذكر في المسالك ذلك الكلام فما معنى قول الصادق عليه السلام إذا شهد رجل
على شهادة رجل فإن شهادته تقبل ومن نصف شهادته وإن شهد رجلان
عدلان على شهادة رجل فقد ثبت شهادة رجل واحد وقوله في رجل شهد على
شهادة

شهادة رجل فجار الرجل فقال لا لم الشبهة بخبر شهادة أعدائهما وإن كانت عدلتهما
واحدة لم تجز شهادته فإن العدالة جازت شرطا لقبول شهادة المسلم والمجمل
بعدم الجمل بالمشرط ومثله في حجة عقده فوجب العلم بوجه العدالة وثبوتها كمن
أيضا أثير التثبت ولا يكفر بخبر العلم بأشياءها عن المسلم من يعلم أن قول الشيخ
الطوسي البحث عن عدالة الشهود وما كان في زمن النبي في صد السالفين أما خبر
أحدته شريك بن عبد الله القاضي لا وجه له وسبب ما فيه وحديث عدم
الأحكام بدونه للحكام لا يصلح دليلا على الكفارة في العدالة بظاهر الكلام وإن كان
المسلم مجهولا حاله وكان الأصل فيه عدم العدالة والاتفاق على الواجب أحكام أن
يفتتح عن حاله فإن عرفه بالعدالة عدل وإن عرفه بالفسق فسق وإن لم يعرف
بأحدهما استزكى فإن زكاه المدعي شهادته يعرفان العدالة وما يزيلها اشتباها
فإن أنه الخصم كجرح وقيل قدمه على التزكية وإن لم يأت به حكم عليه بعد التماس
المدعى هذه وظيفة من قبل الشارع فإن تمطت معها الأحكام والأفلا
عليه شريعة الاسلام وما قرأه ظهران شهادة المستورين والمجهولين
مرودة لعدم حصول الظن بصدقهم ولأن الشارع لم ينصهم دليلا للحاكم وإنما
نصب له دليلا من عرفه الله فسقط ما في المسالك وقد اختلف العلماء في المختلف
حيث استدل بشرط ظهور العدالة بعد أن اختاره بقوله إن الظن لما
يحصل باخبار العدل ون الفاسق مع اشفاق الظن لا يجوز الحكم بشهادة

واى دليل على هذا المحذور ان الكلام في شهادة المستور لا القاسق وبعض المستورين
 والمجولين قد يحصل الظن بصدوقهم ازيد من بعض من ظاهره العدالة فضلا عن حصول
 اصل الظن في خبرهم وايضا فان الظن ليس شرطا وانما الشرط من جهة الشارع
 وليس سوا الظن اياكم صدوقهم لان شهادة المستور المجهول بانفرادها من دون احتفاظها
 بالقرائن لا تفيد ظنا بصدوقه بل غاية ما افادته الشك به لانها مجرد خبر حكيم الصدوق
 والكذب انضم اليه حديث كون الاصل في افراد الناس كلهم الفسق عدلا يكون من
 مقتضى قوتين غريزيتين قوتى جانب كذب فخرج في قول الشك ايضا ولا اقل من ان يصير
 لوصول الرتبة في صدوقه فالا حينا لا يقتضيه التوقف الا ان يحصل ما ينفرد الشك ويثبت
 الظن بصدوقه وما ذاك الا عدالة المفيدة لذلك واما اذا كانت شهادته مخفوفة
 بالقرائن المفيدة لصدوقه فمفيد الظن اذن هو تلك القرائن لا مجرد شهادته العارية
 عن ذلك الكلام انما يساق في هذا دون ذاك ثم واغرب منه ما اجاب به
 عن قههم ان الاصل في المسلم العدالة بان الاسلام يقتضيها بمعنى ان المسلم اقرب
 اليها لا انه يقتضيها اقتضار يمنع من النقيض وقبول الشهادة مبنى على اليقين
 لا التخمين وانما خبر بان المعتمد في العدالة عند معتبر ظهوره ليس اليقين بل مجرد الظهور
 وانما يمكن خلافة نفس الامر بالاجماع والمنع من النقيض غير شرط فيها اتفاقا
 بان مراده باليقين منها هو اليقين الشرعي اى اصل من اخبار العديدين
 فيقول لا مجرد الظن والظهور لا ما لا يمكن خلافة في نفس الامر فان عاقلا لا يدرك ذلك
 في مشد

في مثل هذا المقام وظاهر ان مقتضى شرط العدالة اعتبار حصول العلم بها فثبت
 على العلم بانها صفة الفسق فيمنع من النقيض بهذا المعنى بخلاف مجرد الاسلام
 كما عرفت لا يمنع منه في اصل جوابه بول الى ان ظاهرا حال المسلم وان اقتضى عدالة
 بمعنى قيامه بالواجبات وترك المحرمات وهذا مع قوله ان المسلم اقرب اليها الا انه
 لا يقتضيها اقتضار يمنع من النقيض وهو الفسق لان الاصل عدم قيامه بها او
 كما سبق لا يعارض الاصل فلا يحصل اليقين الشرعي وهو الظن الغالب القوي بعد الله
 ومجرد التخمين واحتمال عدالة لا يكفر في قبول الشهادة فليس في جوابه بعد الفصل في الجواب
 الغريبة او ما هو من حيث الاستدلال واما ما ورد في بعض الروايات من قوله صلى الله عليه
 وآله نحن حكم بالظواهر والسيرات في رواية اخرى ما اقتضى بالظواهر واخر
 الظاهر عنوان الباطن فالظاهر ان المراد به ان العقائد والضمائم والنيات والسيرات
 لما كانت مسونة عنا ولم يطلع عليها الا الله فهي في الله وهو يتولى بها في رزقها
 ان خبر اخبر ان شرافنا او اما نحن فنحكم بالظواهر من الاحوال فاذا ارينا مثل شقوصا
 يكتسب عن الكبار ولا يصرح الصغار ويحذر عما يخالف المروءة حكم بعد الله ولا شك في
 عا ان اريد من ذلك انه موضوع عنا ولا دلالة فيه على الاكتفاء بحسن الظاهر او المفروض
 ان ظاهره حسن وذلك ما يوجب الظن بعد الله ولذا لما سلم الاطراف فثبت بالاطلال
 فقبل منه لاننا لانم ان ذلك مجرد بوجوب ظنا بعد الله ما لم يخبر لاحتمال التبرك

على التمسك بالظواهر

باب التكليف والتدليس أما قصته الأخرى فمما تقدیر ثبوتها فليعلم عرف عدالة
من وجه آخر وأما أن الإسلام يجب ما قبله لم يحدث بعده ما شققت به العدالة
أولاً لأن الناسب من الذنب لمن لا ذنب له فيكون عدلاً بمجرّد الإسلام والتوبة
فيقبل شهادته بعد ما لا فصل إلا أن تعريف العدالة بالملك لا يساعد فان
مجرد الإسلام والتوبة بعد العلم بجهلها مشكل فان فلسف من كان ظاهراً
مع انصافه بالإيمان فهو ظاهر الصدق فيقبل أخباره بعد التوبة من دون أن يخبر
يشهد عليه بعد أن وذلك كما خبره يكون اللجم مذكاة والماء طاراً وخباً وريحاً
الترتيبها وبعقيد عقده ونحو ذلك في الكل لا يشترط العدالة بل يكفي بظاهر صدق
أولاً أن ذلك خارج عن محل النزاع أو محله حيث شرط فيه عدم الفسق وذلك مقبول
موافقاً وثانياً أن العدالة هي رتبة من هذه الأمور الجزئية لأنها مثبتة
عاماً فلا يلزم من القبول في ذلك القول فيها ثمة قد سبق أن العدالة تثبت
بالركنية من العالم بها فهل يكفي فيها مجرد أن يقول عرفته بالصلاح والامانة أو ما
رايت منه الآخر ولا أعلم منه فسقاً وما شابه ذلك غير أن بذكر سبب الركنية
أولاً من التفصيل قولاً أولهما أقرب إلى الحق لأن العدالة تفصل بالبحر عن
أسباب الفسق وبكثرة تعبير ضبط ما وعد ما ثم هل يكفي فيها الواحد ولا يلزم
قولاً آخر أولهما العلامة وثانيهما الحق وهو الأقرب لأنها شهادة ومن شأنها

اعتبار العدد فيها وكان مقتضى اشتراط العدالة اعتبار حصول العلم بها والنية
تقوم مقام العلم شرعاً فتعني عنه وما سوى ذلك توقفت الكفاية على الدليل وفرض
العموم في الآية على وجه يتناول الأخبار بالعدالة بوجوه حصول الشك في عدلها
لأن الكفاية في معرفة العدالة بخبر الواحد تقتضي عدم توقف قبول الخبر على العلم بالفسق
صفة الفسق ضرورة أن خبر العدل مجرّد لا يوجب العلم وسبباً أن مقتضى توقف
القبول على العلم بالافتقار فلا يفرج حملها على إرادة الأخبار بما سوى العدالة والمسئلة
متفرقة عما أن خبر العدل في غير دعوى العدالة لنفسه بل يفيد القطع أم لا الظاهر أنه لا
تميز قد علمت معنى العدالة لغة واصطلاحاً فاعلم أن حملها في الروايات لما ضبطته
والآية على المعنى العرفي دون المعنى الشرعي بعد تسليم أن ليس المراد بها المعنى اللغوي كما فعله
صاحب المدارك غير حكيك لأن الخطاب الشرعي إنما يحمل على المعنى العرفي أو المكنى له حقيقة
الشرع وكانت له في العرف حقيقة والعدالة ليست لها فيه حقيقة أصلاً وإنما أطلق الشرع
على ما ذكرناه وهو لبعضهم كقوله في معرفتنا مجرد حسن الظاهر وبعضهم لعدم معلوميه الفسق
وآخرين يخبروا فيها المعاشرة وحصول الملكة وذلك الاختلاف لا يخلو من الأخبار الواردة
في ذلك فان بعضها بظاهره يدل على الأول وبعضها كذلك على الثاني وبعضها على الثالث
فأثبت أن المعنيين الأولين غير كافيين في تحقيقها ومعرفة تعين حملها على
الثالث لعدم كفاية المعنى العرفي مع الاتفاق على عدم إرادة المعنى العرفي في

الكتاب المشتمل في نقل نبذة من الاخبار والآثار الدالة على اعتبار العدالة
 في امام الجمعة وجماعته مع سطر طرف آخر منها كذا للمقام المكل للمرام فيحصل
 قال سيدنا الامام الهادي ع من اصاب الصالحين عليها ثلثة لا يصلح خلفهم في الجهر والنجوا
 وان كان يقول يقولك والمجاهر بالفسق وان كان مقتصد كذا في الفقه وذكر مؤلفه
 الله في آياته مردون تاويل لا يخرج مع ما سبق منه من الشرط يدل على انه مذموم وان كان
 الراوي مهمل لانه مذکور في التهذيب في قول عن خلف جرحا عن رجل عن الصادق عليه السلام
 قال لا تصل خلف النجاة وان كان يقول الجهر والمجاهر بالفسق وان كان مقتصد
 من جهل حاله لا لشخصه مفاد العباد انما هو لثنا قال كذا في مجازي سيدنا محمد صلى الله عليه وآله
 في المنبر للمفعول لا في غير المفعول بل لانه بينهما والمراد منها ان يكون حاله في العدالة والرضا
 معلومة فوجب المأمور ان يقتبس عن حال امامه الذي يريد ان يصلح خلفه فان ظهرت
 له عدالة وظن بها بطرق من الطرق المعبرة في تحصيل العلم بالعدالة والا فلا يصلح خلفه
 حينئذ كاستلزامه بطلان صلوة هذه بالافتدائه به واما هذه لان جهول الحال بل
 لا يكون اطلاق الضمان فلا يصح الايتام به ولان هذه صلوة ضمنية عنها وكل صلوة كذلك
 فاسدة لان الشك في العبادة يفسده ولان الذمة مشغولة بيقين فلا يجوز الاقتداء
 بمن لا وثوق بدينه ولا امانته للجهل بحاله قال العلامة في النهاية وقد سبق نقله ولو لم يعلم
 حاله ولم يظهر منه ما يمنع الايتام به والما يسوغه لم تصح الصلوة في الشك في دينه كرى
 بعد

هذا هو الوجه في اعتبار العدالة في امام الجمعة
 وهو ان يثبت له من الاخبار والآثار الدالة على اعتبار العدالة
 في امام الجمعة وجماعته مع سطر طرف آخر منها كذا للمقام المكل للمرام فيحصل

هذا هو الوجه في اعتبار العدالة في امام الجمعة
 وهو ان يثبت له من الاخبار والآثار الدالة على اعتبار العدالة
 في امام الجمعة وجماعته مع سطر طرف آخر منها كذا للمقام المكل للمرام فيحصل

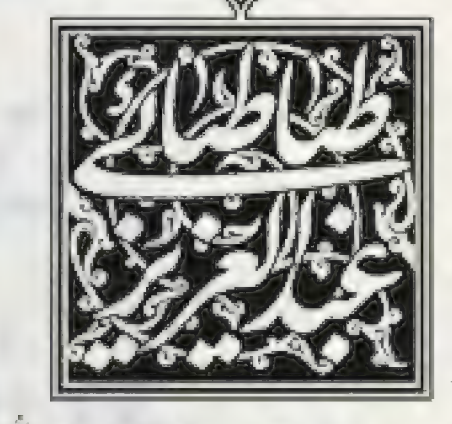
بعد اعتبار عدالة امام الجمعة وجماعته اجماعا لو شك في عدالة لم تصح الصلوة
 خلفه وفي اخبارنا ان الامان ان الكفار بعض الاصحاب في العدالة بظاهر الاسلام
 مع اجمال كمال المسلم ومعضهم بالتعويل على حسن الظاهر غير كاف لان حسن الظاهر
 لا يفيده العلم بحقيقة الحال فيفيد العلم بظاهر عدالة المعبر عنه غالبا كذا في مجمع
 الفسق انفراد الانسان بكفر سبب فسقه غالب فلا بد من معرفة باطن حاله
 في غير هذا نحن ذلك فوجدنا بحسن الظاهر وسببها الصالحين بعض من عاصراه
 فبعد ما عاصراه عرفناه انه من حزب الشيطان ونعم ما قال ابو الدرداء ان
 كان اصل الكلام على ما ذكره السيد في نهج الهدى من امير المؤمنين صلوات الله عليه
 عليه على اولاده المعصومين وجدت الناس اخبر نقله وسيأتي في روايته
 الصفية الجليل عبد الله بن ابي يعقوب ان عدالة الرجل انما يعرف بالتفتيش عن
 حاله فاذا فتن وعرف بالستر والعفاف وكف البطن والفرج والبدن واللسان ما يظهر
 وبالجملته باجتناب الكبار مع تعاهده الصلوة في اوقاتها يكون ذلك ستره
 وكفاته للصغار وحب على العارفة بذلك فيسببه واهل محلة تركيته
 عدالة في الناس بعد ان سئلوا عنها وظاهرها ان ذلك انما يتصور بالاعتبار
 بالصحة المتأخرة والملازمة بحيث يظهر احواله ويصل لا طلع سره فكيف
 يصح الاكتفاء بحسن الظاهر واما هذه نعم من اكتفى في العدالة بالتعويل
 على الايمان الا ان يعلم الفسق له ان يقول المراد به ان يكون حاله في الايمان

هذا هو الوجه في اعتبار العدالة في امام الجمعة
 وهو ان يثبت له من الاخبار والآثار الدالة على اعتبار العدالة
 في امام الجمعة وجماعته مع سطر طرف آخر منها كذا للمقام المكل للمرام فيحصل

هذا هو الوجه في اعتبار العدالة في امام الجمعة
 وهو ان يثبت له من الاخبار والآثار الدالة على اعتبار العدالة
 في امام الجمعة وجماعته مع سطر طرف آخر منها كذا للمقام المكل للمرام فيحصل

وعدمه معلومة اذ لا تنسخ الصلوة حال الاختيار خلف التعا وغيرهم
 من فرق الشيعة غير الامامي لا تراط الايمان في الامام اتفاقا منا وهذا
 القول مع كونه خلاف الظاهر لفظا حديثا لاذن الفاضل الارزبيلي
 في شرحه على الاشارة بعد نقله وفيه لالة صريحة على عدم الاكتفاء بجعل كمال
 لا بد من العلم المتعارف بالعدالة فلا يدل القيد بالمجاهر على اجواز في غيره بعد
 التصريح بعدم الجهول وهو ظاهر كيف الفسق مانع والعدالة شرط فاما كمال
 العلم كصوره ورفع المانع لم يحصل المشروط والممنوع ولا يكفر في مثله الاصل
 لعدم كنهه فانه يعتد فيه الامور الوجودية وفعل الطاعات بل في كل ملكة وكر
 وجودية والاصل في الكل عدم الفعل فلا يكفر مجرد الاسلام بل الايمان مع عدم ظهور
 الفسق كما هو مذهب الاكثر اشد على كلامه رفع متقا ضعيف كما هو وسياسة
 عند مذهب من آي ان الاصل في كل المسلمين العدالة بخور الصلوة
 خلف مجهول كمال الا ان يظهر فسقه واما على المذهب الحق والقول الصدق
 باصالة الفسق فلا يلحجب حينئذ عن حاله ولا يخص عن حاله وجلالة
 الا ان يحصل العلم باثبات الفسق او العدالة سواء كان اثباتا او كالحج
 فعل محرم او ترك حرم ترك مروة ام لا بل بان لا يصير كماله ملكة سخنة مع
 فعل الواجب والكف عن المحرم وعن ترك المروءات وظاهر ان عدم الملكة اصل
 بالنسبة الى وجوده بل الوجود ظاهر عليه كسبوت القول بان مجهول كمال مظهر
 العدالة

هذا هو المذهب الحق في كل ما ذكره من ادلة على عدم كفاية العلم بالعدالة في صحة العمل بالدين بل لا بد من العلم بالفسق في كل حال



بنیاد محقق طباطبائی

العدالة اذ ظهور ايمانه مع انضمام حسن ظاهره يفيد ذلك الاجماع منعقد على
 اتباع الظن مجاب بان مجرد كونه كذلك مظنة لعدالته وان لم يخبر غير مسلم
 واستند ما مر في بعض الفصول السالفه بقوله صخر القرون قرأتم من علومهم
 ثم يفسدوا الكذب ولما في الكتاب عن محمد بن مروان اجلاب عن ابي الحسن عليه السلام اذا كان
 اجور اغلب لم يكمل احد ان يظن باحد خيرا حتى يعرف ذلك منه ولا شبهة ان الفسق
 في زماننا هذا اغلب اكثر فحينئذ لا يكمل الظن بعدالة مجهول كمال بل المظنون وقبيل
 عدوها واصل ان المجهول كماله مخوف في سلك له صفة الفسق من باب تغليب الاكثر
 فلا يقصد يديه ولا يقبل قوله الا ان بحث عن حاله مع ما فيه من الاحتياط والاحتياط
 ومنع كونه واجبا مستندا الى عدم وجوب صوم يوم آخر الشعبان اذا كان
 فيه واما وجوب صوم يوم الشك من آخر رمضان فلا يصح الاحتياط من وجوبه
 بان الاحتياط انما شرع فيما ثبت وجوبه كانه الصلوة او كان بثبوته هو الاصل
 كما في صوم ثلثين من رمضان واما ما احتمل التحريم كالصوم عند الشك في طلال
 رمضان فلا احتياط في مثل هذه من قبلة التماس ما سبق من اصاله الفسق
 ولو فهم ان الفسق شرط في وجوب التبتين فاذا اثنى اثنى وهذا قد انتفى
 بان المنسحق هو العلم به لا يلزم من عدم العلم بالشر عدمه والمطلوب العلم بعدم
 ومنه يفهم ان لا واسطة في الواقع بين وصفي العدالة والفسق اذ الملكة المعبرة
 ان كفتت فهو العادل والا فالفاستق وكذا مجهول كمال انما هو بين من علم فسقه
 او عدالته ومعلوم ان تقدم العلم بالوصف لا يدخل له في حقيقة ووجوب

وجوب

الثبت معلق بنفس الوصف لا بما تقدم العلم به ومقتضاه ارادة البحث في الفحص
عن حصوله وعدمه ويؤيد ان وليد بن عقبة لما اخبر بارتداد ابن المصطلق
امر المؤمنين بالثبوت والتوقف ليعلموا فسقه وعدمه وهم قبل ذلك الوقت
ما كانوا عالمين بفسقه والاما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم المصطلق ليأخذ
منهم الصدقة بذلك سقط ما في المسالك حار الفسق شرطه وجوب التبيين
عند خبر الفاسق قوله تعالى ان جاءكم فاسق مبنيا فبينوا اشرطه الامر بان
عند خبر الفسق ومقتضاه عدم الامر به مع عدم العلم به لان المجهول حاله
لا يصح احكام عليه بالفسق بل لو وصفه به وصف ثبت عليه التعزير وذلك لان
عدم صحة احكام عليه بالفسق لعدم العلم به لا يستلزم العلم بعدمه ضرورة ان عدم
العلم بالشئ لا يستلزم عدمه فضلا عن العلم بعدمه والمطلوب هو العلم بعدمه
لان وجوب التبيين معلق بنفس الوصف لا بما سبق به العلم فوجب التفتيش عن
حصوله وعدمه والوصف كما لا يصح احكام عليه بالفسق فكذلك لا يصح احكام عليه
بالعدل فلا بد من مرجح يرجح به احدهما على الآخر وقد سبق ان الاصل في افراد
الناس كلهم هو الفسق لا العدالة وايضا فان قوله تعالى ان تصيبوا قوما بجهالة
قد صحوا ناديين تعليل الامر بالتبيين ومن المبين ان الوقوع في الندم
كما يظهر عدم صدق الخبر يحصل من قبول اخبار من له صفة الفسق في الواقع
حيث لا يخبر بها عن الكذب الجهل بحاله لا يدفعه لان ذلك التعليل يقتضي
وجوب التثبت عند خبر من لا تعلم عدالة شاركنه الفاسق في جواز الكذب
فيقوم

فيقوم في قبول خبره احتمال الوقوع في الندم بظهور عدم صدق الخبر على حد قباله خبر
الفاسق وقد تقرر ان العلم المنصوص عنه يقتضي بها الحكم لكل محل يوجد فيه الشرط
واما حديث التعزير في الغالطة وقد سبق نظيره في الفصل الرابع من الباب الاول فتذكر
وهم وشبهه فان قلت المجهول حاله مستور عورته فلا ينبغي البحث عن حاله المور
الاكتشف عورته فان من تتبع عورة اخيه يتبع الله عورته ومن يتبع الله عورته
فضحه عاروس شهاده الاولين والآخرين وايضا قد علم من سيرة نبينا صلى الله عليه وسلم
لا يحسن المنكرات بل كان يسترا ويكره اظهارها فان في اظهارها اظهارا لافاض
وقد قال الله تعالى ان الذين يكفون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا الآية فتذكر
ذلك البحث وان اهل القديح المسلم المستور سئل عن امثاله الفاحشة في الدين
امثاله او اعلق به غرض صحيح من دفع المفاسد الدينية ومحافظة الاموال والفروج و
الشريعة المطهرة من اذلال ما ليس منها فيها وتحوذ ذلك هذا امر واضح لا مرية فيه هذا
والعامة من افراط في حب مخلوق حتى كفر في غلظة الامر بغلو اذا جاوز فيه الحد وانما لم
يخرج الصلوة خلف الغلاة لانهم كفار ارتدوا عن دين الاسلام قال الباقر ان عليا
لما فرغ من اهل البصرة اتاه سبعون رجلا من الزط فسلموا عليه وكلوه بلسانهم ثم
قال لهم اني لست كما قلتم انا عبد الله مخلوق فابوا عليه وقالوا العنم الله لابل انت انت
هو فقال لهم لئن لم ترجعوا عما قلتم ثم يتوبوا الا الله عز وجل لاقتلنكم قال فابوا عليه
يتوبوا او يرجعوا فامر ان كفرا بار تحفرت ثم فرق بعضها الى بعض ثم قذف بهم ثم حين
روسمهم ثم الهب في سمر منها نار اوليس فيها احد منهم فدخل فيها الدخان عليهم فماتوا

كل من صور في صورة الكفر
اذا افترق في وجهه
كل من صور في صورة الكفر
اذا افترق في وجهه
كل من صور في صورة الكفر
اذا افترق في وجهه
كل من صور في صورة الكفر
اذا افترق في وجهه

المراد بالمقتضى الاثنى عشرى لانه اقتصد فاختار احد الوسط دون طرفي الامر
وهو الغلو والتفريط وهو يضيع حكمه بغضه عليهم كما هو شأن النواصب والموالين
في جمع البيان في كرمه ولما ضرب بن مريم مثلاً اذا قومك منه يصدون عن علي
قال حيث لا ينبروا فوجدته في علم من قريش فنظر الى ثم قال يا علي انما مثلك في هذه
الامة كمثل عيسى بن مريم اجبه قوم فافرطوا في حبه فملكوا وبغضه قوم فافرطوا
في بغضه فملكوا واقتصد فيه قوم فجو افراطهم ذلك عليهم ويحكموا وقالوا يشبهه بالانبياء
وارسل قريش والمراد انه لا يصل خلف الفاسق المجاهر بغضه وان كان شيعياً
اما فيما اشترعتموه من موافق الكفار في الاعتقاد ويفهم منه ان صاحب الكبيرة وان كان مجاهداً
بها فهو من ان الاعمال الصالحة ليست محرمة لانه كسند الاقتصاد واليه وهو مجاهر
بالفسق والمعزلة لما قالوا الايمان عباداً عن مجموع التصدي في الاقرار والعمل حمله
ثالثاً اننا لا بين من لم يؤمن بالمعروف والكفر لمثل ركنه كلاً منهما في بعض الاحكام فانه يشترك
المؤمن في الشهادتين ويوارث ويغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المؤمنين ويشترك
الكافر في الدم والبراءة منه واعتقاد عدائه وان لا يبطل شهادته ولا يقدم
لصلوة من بعده ان مراد به الاقتصاد في الجهر بالفسق بان يكون ترك الكثرة
احياناً مستقبها اياً دون ان يكون منها كافياً بان يعتاد ارتكابها غير
بسال بها تامل فيه فانه ايضا يناسب ان يجعل فرداً خفياً بالغ في عدم جواز
الصلاة خلفه وله مرتبة اخرى برزكها مستصوباً اياً ما فاذا بلغ هذا المبلغ
خلع رتبة الايمان ولبس الكفر لغو بالله منه هذا وروى سعيد بن اسمعيل
عن

(١٥٠) عن ابيه عن الرضا عليه السلام قال سمعته عن الرجل يقارف الذنب يصلي خلفه ام قال لا لا
في الفقه في التذويب عن سعد بن اسمعيل عن ابيه قال قلت للرضاء رجل يقارف الذنب
وهو عارف بهذا الامر اصلي خلفه قال لا يقارفه يقارفه ويحاط به ويكتب ويحرم
يفيد عدم جواز الصلاة خلفه يقارفه مطلقاً كبيرة كان ام صغيرة وان كان عارفاً
اما فيما الان يخص بالكبيرة جميعاً بين الاول والثاني او يجعل اللام للعهد وان اختلفت الاستغراق
لان عموم المفرد المحلى باللام ليس من حيث كونه موضوعاً له على حد صيغ العموم اذ لا عموم له بالوضع
بل هو موضوع للعهد كما صرح به بعض المحققين من العربية والاصول وانما دلالة اللام على العموم باعتبار
منافاة عدم ارادته احكامه واستلزامه الترخيص في غير مرجع وبها انما يكونان عند عدم احتمال
والظاهر انه سؤال عن بعض انواع المهيشة فان فصلها ثم اقرارها من حيث هو غير ممكن
لابد منه من تحقها في ضمن نوع مابل فرد منه فيحمل عليه لفظ الذنب فيما يدل على عدم جواز
الايمان به لاقراره الذنب وبما حصل ان محمول على الافراد الشايعة المنساق اليها الذنب
وهو الكبيرة والقرينة عليه عدم جواز الصلاة خلفه لذلك وثموله لكل فرد للطبقة ممنوع
نعم تنجى العموم في جميع افراد النوع المعهود ويكمل الجنس هو غير مفيد للعموم كما في لفظ الثوب
وشربت الماء ولا مشاع تاكيد وصفه بما يفيد واليه يؤول في التذويب لفظ
اجمع لان بعد ابطال الجملة بدخول اللام يفيد معتر الجنس يمكن ابقاؤه على العموم
الصغيرة المصرة عليها وفيه ان لا صغيرة مع الاصرار كالكبيرة مع الاستغفار فتأمل
فيه وقال الباقر عليه السلام لا تصل الا خلف من تشق به فيه وامانته امر لا يصل خلف

احد الاخلف من تشق بدنيه بان يكون امامنا اخذ دينه من كتاب الله وسنة رسوله
 الله علمه وبقين وبصيرة لا باستحسان وتقليد وتاويل واليه يشير قولهم عليهم
 من اخذ دينه من كتاب الله وسنة نبينه زالت اجبال قبل ان يزول ومن اخذ دينه
 من افواه الرجال رفته الرجال وظاهرة يدل على عدم جواز الالتماس بالجمهورين وان
 كانوا مستورين فيدل على عدم جواز الاكتفاء في العدالة بظاهر الاسلام بل يدل على وجوب
 الاختيار بالمعاشرة بحيث يحصل الاطلاع على سريرة اذ الوثوق بدليته وامانة لا يتأثر
 الابه او باحد اخره فيدل على اعتبار الملكة لان الوثوق بهما لا يتحقق الا بها فائدة
 فان قلت فما حال من ليست له قوة هذا الاخذ قلت هو اذا اخذ
 دينه من هذا الاخذ من كتاب الله وسنة رسول الله كان حكمه حكمه في ان دينه ما هو
 منها لان المقلد دينه دين مجتهد ان حقا في وان باطلا فباطل والله في الخبر فخص
 اما باصول العقائد او بما اذا كان الماخوذ منه افواهيا بان يكون شيا فاسيا
 استحسانا لا شيعيا سماعيا كتابيا فانهم ياخذون الاحكام من الكتاب
 وسنة لامن القياس والاستحسان وهذا هو الظاهر الا فالقول بجواز التقليد
 وحقيقته مذهب المقلد وبطلان مذهب المجتهدين لا مفر منه بهما بل يحج بين هذا الخبر
 وما رواه بعضهم عن سيدنا رسول الله انه قال اخذ العلم من افواه الرجال لان
 المقلد يجب عليه ان ياخذ الاحكام عن المجتهد لا عن الكتب لقوله اياكم والصحفيون
 اولايغرنكم الصحفيون كما نقله افزون ولقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
 فلا

فلا يجوز لاحد ان يقدم الا القول على الله ورسوله مجرد اعتقاده من نفسه فهم المراد فظنه
 صدق شيخ السداد ومطالعة عبارة الاولين اذ لم يكن من المجتهدين ولذا استمر ان المكلف
 في هذا الزمان وهو زمان غيبة صاحبنا صنفان مجتهد ومقلد وفرضه الاخذ من المجتهد
 ولو بوساطة عادلة بعد مراعاة شرائط التقليد بان ثبت عنده اجتهاد من يريد ان
 يقلده بالتمارس والمباحثة المطلقة كونه اهل لذلك وذلك للعالم بطرق الاجتهاد
 وبما يقو هو عليه ان لم يكن مجتهدا او باذعان العلماء وتصديقه لهم به ذلك بشرط ان يبلغ
 ذلك حد الشيعاء ليحصل الوثوق به او بشهادة عدلين عارفين بطريقه او كان
 الشهادة استخبارا بهما ومع ذلك كله لا بد من العلم بعد الله بالطرق المعتمدة في العلم بالعدالة
 وما قرنا يستفاد ان من ليس بواحد من الصنفين كائنه عصرنا هذا في بلدنا هذه لا
 نسو الصلوة خلفه لعدم الوثوق بدنيه ولا امانيته اما الاول فلانه ليس بما هو ذم الكتاب
 وسنة فانه له المعرفة بفعلة الصلوة ومقدما لها فضلا عن العدالة وما يتعلق بها واما
 الثاني فلان لا امانيته لمن لا دين له قال الشهيد في الذكرى ترك المقلد تقليد العالم
 او الاعلم قاصح في عدالة اول فليس احد من اهل عصرنا هذا في مصرنا هذا اعاد الا اذا
 ليس منهم عالم فضلا عن المقلد وهم لا يقلدون عالما من خارج بل منهم على تقدير وجوده
 فالامر مشكل فكثير من الاحكام المعتمدة فيها حضور عدول المؤمنين وان قلنا بان
 الاصل في كل مسلمين العدالة الى ان يظهر منه ما يزيلها فان التقليد واجب في غير
 العالم من المكلفين ومارك الواجب فاسق بالاتفاق مع انهم تاركون اجبا

آخرهم من هذا هو توصيل ملكة الاجتهاد فانه واجب صورة فقد المجتهد في زماننا هذا في
 بلاؤنا هذه امانا على الاعيان كما هو المشهور من اجلين او على الكفاية بمغروجه على الكل
 الا ان يطالع فيهم فقيه مؤمن فيسقط عن غيره من غير باخذ منه احكام دينه مادام حيا
 واجتنب ذلك ان هؤلاء الائمة مع عدم وثوقهم بالكتاب والسنة يثنون وسادة الائمة
 والاقضاء ويدعون الناس لتقليد بهم واتباع حكمهم على الملأ والى الجافون مواخذه
 جبار الارض السما رفغوا وبانهم شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا هذا وقال
 محمد بن بابويه رحمه الله عليه نقلنا عن ابيه في رسالته التي كتب اليه لا تصل خلف احد الا
 خلف رجلين احدهما من تثنى بدنيه وورعه واخر تثنى سيفه وسوطه وشناعته
 على الدين فصل خلفه على سبيل التقية والمداراة اقول الورع حركة التقوى وهو على ما
 نقل عن اهل بيت العصمة والطهارة سلام الله عليهم ان لا يراى الله حيث هناك
 ولا يفقد حيث امر كما هو اجتناب جميع المنهيات وارتكاب جميع المأمورات
 وقال في الذكر الورع العفة وحسن السيرة وهو مرتبة وراة العدالة تبعث على ترك
 المكرومات والتجنب عن الشبهات وظاهرة يدل على عدم جواز الاتهام غير لا ورع
 له بالمعنى المذكور وظاهر ان معرفته بذلك موقوفة على الاجتناب المستفاد من التكرار
 لا مجرد حسن الظاهر وان لم يصل العشرة الباطنة فلا يحصل للتفلسف
 لا بدنية ولا بورعه كيف الانسان كثيرا ما يفراسبا فيفسد فلا بد من معرفة باطن
 امره فهذا القول ايضا يدل على اعتبار الملك بطريق قد سبق ذكره من هنا يعلم ان

السلف رحمهم الله كانوا يبالغون في معرفة عدالة الامام وديانته وامانته وكانوا
 يفتشون عن حاله الا ان يحصل لهم وثوق بتقواه وورعه وما كانوا يكتفون مجرد
 حسن ظاهره من غير ان يتحقق لهم الوثوق به كيف ومحمد بن بابويه من السلف الصالحين
 ومن اجلاء اصحابنا وفقهائهم وابنه محمد بن اسحق عن الناس اليه واشفقهم عليه وقد كتب
 اليه بذلك ومنعه من الصلوة خلف احد الا خلف من تثنى بدنيه وورعه وهو ما فسر
 الاصحاب عيانا عن فعل الواجب وترك المنهي مطلقا وقد مر ان الوثوق بورعه هذا
 لا يحصل الا بالصحة المتأكدة والملازمة بحيث يظهر احواله ويحصل الاطلاع على سيرته
 فما ذكره صاحب المدارك بقوله المستفاد من اطلاق كثير الروايات وخصوصا
 الكفارة في ذلك بحسن الظاهر والمعرفة بصفة الصلوة بل المنقول من فعل السلف
 الكفار بما دون ذلك الا ان المصير لما ذكره الاصحاب احوط ان اراد بهم اصحاب
 الائمة عليهم السلام فقد عرفت وتعرف من الاخبار المنقولة عنهم انهم ما كانوا يكتفون
 بحسن الظاهر فضلا عما دون ذلك ان اراد بهم من بعدهم من فقهاءنا الامامية فقد
 نقل عنهم بعد نقل قول المصنف يعتبر في الامام الايمان والعدالة والعقل طهارة
 المولد ان اعتبار هذه الامور الاربعة في امام الجماعة مقطوع به كلامهم وهم يدعون عليه
 الاجماع نعم ذهب ابن حنبل الى ان كل المسلمين على العدالة الا ان يظهر منه ما يزيلها
 ثم قال وذهب آخرون الى جواز التعويل على حسن الظاهر لحسن الاطلاع على البواطن
 فليس كل السلف يكتفون بحسن الظاهر وما دون ذلك على ان فعل السلف
 بهذا المعنى ليس محمدا تركز اليها النفس بعد دالة الاول على خلها وخصوصا

اذا كان المستفاد من عموم كثير من الروايات مخصوص ببعضها اعتبار العدالة بالمعنى
 المعبر عنه المتأخرين مع كونه احوط كما اختلف به فليأخذ لدينه وليكن في العبادات
 على يقينه شبه لعل مراد المحقق بالعقل حيث اجتهده بعد الايمان والعدالة
 المعرفة بفقده الصلوة او الرزائة والمساكنة او العلم بمواضع النفع ومواقع الضر
 لبال الله منها ما هو مناسب الوقت واحوال الماسومين والافاق وصول الايمان
 والعدالة بدونه كانه ممسح فذكرهما مغن عن ذكره وان كان له موقع قبلهما بل نقول
 اعتبار العدالة بغيرهما عدا ما انا عن الاول فلان المماثل للمحقق من فرق بين الامام
 لاعداله لبل هو فاسق كما صرح به في ابواب الشهادة من كتابه هذا سنة
 نحن ايضا بيان فيسقة في مواضع من رسائلنا هذه واما عن الثالث فلان المجنون
 لا يتصف بالعدالة لعدم انصافه بالايمان حقيقة واما عن الرابع فلان ولد الزنا
 شر الثلثة كما ورد في الخبر واذا كان شره اعظم من شر ابويه لم يقع امامته لعدم صحة
 امامتهما لفسقهما فيلزم عدم صحة امامته بطريق اول وهذا وسال عمر بن زيد بابا
 عبد الله الصادق ع عن امام لا باس به في جميع امور غير انه يسمع ابويه الكلام
 الغليظ الذي يغليظهما اقر خلفه قال لا تقر خلفه ما لم يكن عاقا قاطعا كذا
 في الفقيه في التذويب لا باس به في جميع امور عارف غير انه يسمع ابويه وهو مجرور
 صفة للامام والمراد انه عارف بهذا الامر وهو الامام اشرع من اقر او عارف بفسق
 الصلوة ومنافيات العدالة ومصحتها وما يتعلق بامر الامامة الصغرى وبق
 عن والده اذا اذاه وعصاه وخرج عليه فوضد البر ويكفي ذلك على انه غير مضر
 اذا

اذا اصرار على الصغار ليحققها بالكبار لو جعلنا هذا صغيرة ونحرم ان يقول لها
 اف يكون بعظم حقها ويدل على ان عقوق الوالدين قاصح في العدالة كيف لا وقد
 جعل الله العاق جبارا شقينا في قوله وبر ابوالدنا ولم يجعله جبارا شقينا
 وبذلك استدل ابو جعفر الثاني في خبرين في الرضا ع في رواية عبد الوظيم بن عبد الله
 احسنى على كون عقوق الوالدين من الكبار وقال رسول الله ص اياكم وعقوق
 الوالدين فان ربح الجنة توجب من سيرة الف عالم ولا يجد عاقا اتوا بهذا
 خبر صحيح صرح في ان اصحاب الائمة عليهم السلام كانوا يخبرون من يريدون ان يصلوا خلفه
 وكانوا يفششون عن حاله الى ان يحصل لهم الاطلاع بجميع اموره المعبرة في الامامة
 من العدالة وغيره الا انهم لم يروا في عمر بن يزيد بن سبيح السابري من اصحاب الصادق والكاظم
 عليهما السلام وهو من الفضلاء الاجلاء المعتمدين في اصحاب عبد الله ع وكان وسطه بينه
 وبين الناس له كتاب اسنده اليه الشيخ والنجاشي لما شك في كون هذا الكلام
 الغليظ منافيا لعدالة الامام سال عنه الامام عليه السلام احتياطا لدينه وتحريما
 ليقينه وحذرا عن بطلان صلواته بالافتقار به وبالحال هذه فقال اقر خلفه اقر
 هو منافيا لعدالة فوجب على القراءة خلفه اذا المفروض ان لا باس به في جميع امور
 فقه الصلوة وطهارة المولد ومكانه عارفا ما ينافي قاريا لا يخر ذلك من وظائف
 الامام غير انه يسمع ابويه الكلام الغليظ وظاهر ان هذا الخبر من الاطلاع لا يتيسر
 الا بالاختيار المستفاد من التكرار في ذلك المعاشرة او ما يقوم مقامها وما
 اعتبار الملكة في العدالة ثم في تقرير الامام عليه السلام في هذا الكلام دلالة على وجوب

(٢١) ذلك كله والعجب صاحب المدارك انه بعد ان نقل عن جمع من اصحاب الجمع ان
 العدالة شرط في الامام ونقل عنهم في مقام احتياجهم ذلك هذا الخبر وخبر سعيد بن ابي
 المظفر وخبر ابي علي بن ابي رashed الا قال هذه لا تخلو عن ضعف سند او قصور في
 دلالة واي ضعف وقصور هذا الخبر فانه مع صحته صرح فيما ادعاه اصحابه لا يخرجه
 تائمه في اول الباب روى مهران بن يعقوب بن باويه عن سماعة قال سالت عن رجل
 عن رجل كان يصلي فخرج الامام وقد صلى الرجل ركعة من صلوة فريضة قال كان
 اماما عدلا فليصل اخرى ويصرف ويجعلها تطوعا وليدخل الامام في صلوة كما هو
 فان لم يكن امام عدلا فليصل على صلوة كما هو ويصلي ركعة اخرى معه ويجلس ما يقول
 اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم ليتم
 صلوة معه ما استطاع فان التيقن وسعة وليس من التيقن الا وصاحبها
 عليها ما جوار الله اقول هذا الخبر موثق وان كان في طريقه عثمان بن عيسى
 وسماعة بن مهران وهما واقفيان الا انهما موثقان بهما في روايتهما وقول الشيخ
 الصدوق في بحث من افطروا جامع في شهر رمضان من كتاب من لا يحضره الفقيه
 لا فني بالخبر الذي رواه سماعة لان سماعة واقفي لا يضرنا اول المناقاة بين الوفاء
 والوثوق ثم الظاهر ان المسؤول هو ابو عبد الله او يحتمل الكاظم عليه السلام لانه يروي
 عنهما جميعا والخبر صريح في عدم جواز الالتمام بغير العدل الا في صلوة التيقن والمداورة
 وان العلم بعد الله قبل الاقتدار به مما لا بد منه اما بان لا يعلم منه فسقا او يعلم
 منه عدمه او يكفر بحسن ظاهره والاولى اوسطا لان ظاهره يدل على شرط
 العدالة

هذا الخبر موثق في نسخة من كتابنا في مناقب الامام عليه السلام

(٢٣) العدالة في امام الجماعة فيفيد لنا امر آخر غير الاسلام وان العلم بوجوده
 في الامام قبل الالتمام من شرائط صحة الصلوة فينظر القول بان العدالة نفس
 الاسلام وعلى تقدير كونها امر آخر غيره وهو الملك لا يشترط العلم بوجوده بل
 يكفي عدم العلم بانعدامها عن المسلم وقد بين في القول في الفصل الرابع في الباب
 الاول عن صاحب المسالك فتذكر وقال ابو زرعي عنه اما لك شفيعك الا
 انه فلا تجعل شفيعك شيئا ولا فاك في الفقيه والفتوى وفيه من خفي
 عقله او اخفى بالتقليد والاعراض عن النظر ومنهم من يجعل الشفيع مقابل البر
 وهو الصارم له في غير الاعراض الصحيحة ولا يبعد ان يراد به هنا الجاهل بالمال او
 السفيه يتجه لجهل فسيته تدخل في نسبة وفي نهاية ابن الاثير السفيه في الاصل
 الخفة والطيش وسفه فلان رايه اذا كان مضطرا لا يستقام له وقال
 الرضا عن بعد ان نقل حديث انا البغي من سفه الحق فيه وجهان احدهما
 ان يكون على حذف الجاء وايصال الفعل كان الاصل سفه على الحق والثاني
 ان يضمن معنى فعل متعد كعمل والمعنى الاستخفاف بالحق وان لا يراه ما هو عليه
 من الرجحان والرياسة اقول نقل عن الجبر وتعلل ان سفه بالكسر متعد وبالضم
 لازم ويشهد له ما جاء في الخبر الكبر ان سفه الحق وتخص الناس وعليه فلا حاجة
 الى حذف الايصال وحمله منصوبا بترجى انما فاض لا الى القول بالتضمنين المعنى
 من استخف بالحق واذا لم يستعمله ولم يتبعه بل اعرض عنه فهو بغي خارج

منقول عن النجاشي في مناقب الامام عليه السلام

أما في ظاهر كلامه فيفيد أنه حمل البعثة على قول من البعثة وكلمة من على الموصول وحمل
 ما ضياء وعلى الوجهين مكن جملة على المصدر ولفظ من على الابتداء وسفه على الصفة
 بمعنى كثر في كلامه الإمام العادل عما هو ناش من سفيه على الحق فإنه لو كان عالما به
 لما فرح عليه وطلب الميتة والرغبة في اكملها في غير الاضطراب فما هو ممن حمل الحق وأنه
 يضره ولا ينفعه وبالحمل على السفيه على الجاهل هو الأول بالنظر إلى المقام لأن الإمام
 كان في عالمهم والشفاعة بالاضافة إلى المستحقين للشواب طلب زيادة المنافع
 لهم بالنسبة إلى العصاة اسقاط المضار عنهم مع كون الشفيع أعلى حالا من المشعوذ
 كان المناسب لغير يكون عالما بمواضع النفع ومواقع الضرر ليس الله ما هو المتنا
 لأحوال المأمونين في دنياهم وأخرهم ويمكن أن يحمل شفاعته على جملة المأمون
 بنفسه في خطاب بالاشفاعة وطلب نفع ووام الهداية ورفع ضرر الغضب والفضلة
 فيكون حاصله أن إمامك سفيرك فيما بينك وبين الله عز وجل وتكلم عنك ويدعو
 لك فهو ضامن لقراءتك فلا تجعله أحد همالان واحدا منها ليس إلا الشفاعة
 والالشفاعة والالشفاعة فتأمل ومن الظاهر أن العلم بعدم انصافه بأحد
 الصفتين المذكورتين لا يتيسر إلا بالمشاهدة أو الشبهة أو الشهادة أو اتها
 العدلين به بحيث يعلم ركونها إليه تركية فيدل على وجوب تخصيص العلم بعدم
 وأنه لا يكفر مجرد عدم العلم بالفسق وذلك انما يتأتى بالملكة فيفقد اعتبار ما
 في العدالة تأمل فيه ومنهم من حمل على منع اقتدار من علم بالفسق والشفاعة
 أو



بنیاد محقق طباطبائی

أو من لم يظهر بالامانة الشرعية التي حسن الظاهر عدم كونه سفيها أو فاسقا
 وهو كما ترى والنهي فيه عن الصلوة خلفه ما قد عرفت تلك بنفس الوصف لا بما تقدم العلم به
 وأما البناء كما عرفت به ليس كونه خلاف الظاهر والمعارضات الداعية له إلى
 التأويل وهو الأخبار الدالة بزمعها الكلفاء بحسن الظاهر استغناء عنها غير صالحة
 للمعارضته فالكثير من الروايات لا بد من الاتصال خلف فاسق كذا في الذكر
 وهو كما عرفت يدل على وجوب البحث والتفتيش في حاله لا أن يحقق العلم بنفسه
 لأن النهي عن الصلوة خلفه معاك بنفس الوصف لا بما تقدم العلم به فوجب البحث عن
 حصوله فيه وعدمه ومثله الدلالة ما قاله صاحب الآداب الدردار الاتصال خلف السفيها
 ولا يذهب عليك أن ما بين الروايتين كرواية الآداب الدلالة على أن المصير في العلم
 هو العشرة إذا أدى اختياره إلى النهي عن الصلوة خلف الفاسق السفيه وهذا الظاهر
 يقتضي تخصيص العلم بعدم انصاف الإمام بأحد فصلين حتى يجوز الاقتدار به وفي
 الفقيه عنه صلى الله عليه وآله إمام القوم وأقدمهم فقد هو أفضلكم في القاموس
 السابق في الآبل وفي الصحيح وقد قلنا على الأمير وروى رسول الله وأبو جهم وقد
 في الكلام استحالة فكأن الوارد على عظيم العطاء العرض مطلب قوم بعرض المطلب
 عليه ويتمسك نجاحه فذلك الإمام حال الصلوة يرد على ساحة عز الله في الملك
 والملكوت ويعرض المطالب عليه ويستدعيه من الإجابة واليه يشير قول علي بن الحسين
 وأما حق ما لك فإن تعلم أنه تقلد السفارة فيما بينك وبين الله عز وجل وتكلم
 عنك ولم تكلم عنه ووعا لك ولم تدع عنه وكفاك هول المقام بين يد الله عز وجل

بسم الله الرحمن الرحيم
 في هذا الكتاب...

ولاشك ان الواجب كلما كان افضل واعلم كدود الادب كانت المطالب الى اصول
اقرب حينئذ فالواجب على الامام ان يعلم ان الصلوة وفادة الله وهو فيها قائم
بين يديه فاذا علم ذلك قام فيها مقام العبد الذي لا يملك الا ان يرضى الرب
الحائض المسكين المستكين المتضرع المعظم لمن كان بين يديه بالسكون والوقار
ويقبل عليها بقلبه وبقية ما يجدودا وحقوقها فاعل الله يقبلها بكمه ومنه بذلك
يخرج غرمة وظائف الامانة والوفادة وظاهره يفيد وجوب تخصيص العلم بالا
وتعديده اما في القراءة او الفقه او الهجرة او الصباحة والكل محتمل وان كان
الشاهد الاظهر لما اومأنا ونقول في اننا نحشى الله من عباده العلماء قل من سئل
الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولما سئل من حديث السفال ولذا قال ابن ابي
عقيل لا يوم المفضل الفاضل لا الجاهل العالم ونقل عن بعضهم ان الافق اول
بالنجوم الاقرا شدة الحاجة اليه الصلوة فانه ربنا فانه فيها ما يحتاج اليه كثره
الفقه معرفته وحمل خبر يوم القوم اقراهم عما ان القراءة كانت في زمن الصحابة
لفقه لانهم كانوا اذا تعلموا القرآن تعلموا احكامه وفي الفقه ايضا صلى الله عليه
والله ان سركم ان تزكوا صلواتكم فقد تروا خياركم اي فضلاكم وفقهاكم وصلحكم
واما دينكم العارفين بفقه الصلوة وحدودها وحقوقها بغير ما عاينوها
تامة جامعة للشرايط والاداب وكما ختمها السابقة في الدلالة على وجوب تخصيص
العلم بالحنيا ونقد عيهم في تركية ونميتها بغير ان سركم ان تكونوا من الذين اصطلحتم
فقد تروهم وفي صحبة علي بن ابي طالب عن الصادق عليه السلام لا تصل خلف من شئبه
عليك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
موسميا في كل وقت
ومكان

عليك بالكفر ولا خلف من شئبه عليه بالكفر بغير من اعانته وغيرهم من بقية فرق الشيعة (٣٧)
الامام او الامم منهم كما اذا اتفق ان يشهد بعضهم على بعض بالكفر عما منه ان اعتقاده الفلاني
يوجب كفره وفروجه عن دين الاسلام وهذا انما يتصور اذا كان احدهما في الفلاني كفره ثم
اصول العقائد كما اذا كان احدهما جبريا او صوفيا يقول بكون الوجه المطلق واجب الوجود
او منكر الامانة واحدهما الايمنة او معتقدا قدم العالم او يكون تناجيا ونحو ذلك اما
فروعها من المعاد والاحوال وشبوت المعدومات وغيرها من فروع الكلام فلا يوجب اختلاف
فيها كفر ابل ولا فسقا وان كان محظيا في اجتهاده لانها مباحة في ذلك والاختلاف فيها
بين العلماء كثر وقد عده بعضهم جزءا من اختلاف فقه منها بين المرتضى وشيخه المفيد فيلجحوا
من ما يمسئله فضلا عن غيرهم وكذا اذا اختلفوا في المسائل الفرعية قال الشرح المذكر
المخالف في اصول العقائد لا يقتدي به الا ان يكون مسائل لا مدخل لها في الاسلام
بقا الاعراض وحديث الارادة والنفي والاثبات فان ذلك غير ضار لان مثل خسر
المدارك ولا يتوقف الايمان عليه ثم قال والمخالفة القروا اذا لم يخرجوا لاجماع نحو الاعتقاد
به لعدم فروجه بذلك عن العدالة وقال العلامة في بعض افادته القول بشبوت المعدومات
وان كان ردوا باطلا لكنه لا يوجب تكفير او لا عدم قبول ايمان القائلين به وافعالهم
الصالحة ولا رد شهادتهم ولا يحرم مناجاتهم وحكمهم في الدنيا والآخرة حكم المؤمنين لان
الموجب للتكفير انما هو اعتقاد قدم اجوامهم لا يقولون بذلك لان القديم
فيه الوجود وهم لا يقولون بوجوده في الارزالكفر حصلت لهم شبهة في الفرق بين

7

ولاشك ان الواجب كلما كان افضل واعلم كدود الادب كانت المطالب الى اصول
اقرب حينئذ فالواجب على الامام ان يعلم ان الصلوة وفادة الله وهو فيها قائم
بين يدي الله فاذا علم ذلك قام فيها مقام العبد الذي لا يحقره الرب الرب
الحائز المسكين المستكين المنقطع المعظم لمن كان بين يديه بالسكون والوقار
ويقبل عليها بقلبه ويقومها بكدودها وحقوقها فلعل الله يقبلها بكملة ومنه بذلك
يخرج غرمة وظائف الامامة والوفادة وظاهره يفيد وجوب تفصيل العلم بالا
وتقديمه اما في القراءة او الفقه او البصرة او الصباغة والكل محتمل وان كان
الشاهرا لا يظهر لما او ما نألف قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء قل هل من
الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولما سئل من حديث السفال ولذا قال ابن ابي
عقيل لا يوم المفضل الفاضل لا لاجل العالم ونقل عن بعضهم ان الافقار
بالقديم الا في صلاة الحاجة اليه الصلوة فانه ربما فاته فيها ما يحتاج اليه كقراءة
الفقه في معرفته وحمل خبر يوم القوم اقرهم على ان القراءة كانت في زمن الصحابة
لفقه لانهم كانوا اذا اقبلوا القرآن تعلموا احكامه وفي الفقه ايضا على صلى الله عليه
والله ان سرهم ان تركوا اصولكم فقد تركوا اخباركم اي فضلا اكم وفقها اكم وصلحا
واما دينكم العارفين بفقه الصلوة وحدودها وحقوقها فيقيمونها على وجهها
تامة جامعة للشرائط والاداب ويحفظونها السابقة في الدلالة على وجوب تفصيل
العلم بالخير وتقدمهم في تركية ونيتهم اخرا ان سرهم ان تكونوا من الذين يصلونكم
فقد تروهم وفي صحبة علي بن محمد الجبل عن الصادق عليه السلام لا تصل خلف من يشهد
عليك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
مناجاة للعباد والصلوة
مناجاة للرب

عليك بالكفر ولا خلف من شهدت عليه بالكفر يعني من اعانته وغيرهم من بقية فروع الشريعة
الامامي والاعم منهم كما اذا اتفق ان يشهد بعضهم على بعض بالكفر عما منه ان اعتقاده الفلاني
يوجب كفرة وخروج عن دين الاسلام وهذا انما يتصور اذا كان احدهما مخالفا لآخر في معرفة
اصول العقائد كما اذا كان احدهما جريبا او صوفيا يقول بكون الوجه المطلق واجب
او منكر الامامة واحدهما الايمنة او معتقدا قدم العالم او يكون شائخيا ونحو ذلك اما
فروعها من المعاد والاحوال وثبوت المعجومات وغيرها من فروع الكلام فلا يوجب اختلاف
فيها كقرايل ولا فسفا وان كان محظيا في اجتهاده لانها مباحة لطيفه والاختلاف فيها
بين العلماء كثير وقد عده بعضهم جملة ما لا يوجب الخلاف منها بين المتقنين وشيخ المفيد فيلحق بها
من ما يه مسئلة فضلا عن غيرهم وكذا اذا اختلفوا في المسائل الفرعية قال الشيخ في الذكرى
المخالف في اصول العقائد لا يقتضي به الا ان يكون في مسائل لا مدخل لها في الاسلام
بقا الاعراض وحدوث الارادة والنفي والاثبات فان ذلك غير ضار لان مثل خسر
المدارك ولا يتوقف الايمان عليه ثم قال والمخالف في القروا والمخرق لا يجمع كقولنا
به لعدم خروجهم بذلك عن العدالة وقال العلامة في بعض افادته القول بثبوت المعجومات
وان كان رد باباطلا لكنه لا يوجب تكفير او لا عدم قبول الايمان القائلين به وافعالهم
الصالحة ولا رد شهادتهم ولا يحرم مناصحتهم وعلمهم في الدنيا والآخرة حكم المؤمنين لان
الموجب للتكفير انما هو اعتقاد قدم اجواهر وهم لا يقولون بذلك لان القديم لهم
فيه الوجود وهم لا يقولون بوجوده في الازل لكن حصلت لهم شبهة في الفرق بين

7

البشوت والوجود وجعلوا البشوت اعم من الوجود واكثر شأخ المتكلمين من المعترلة
والاشارة مبشوتون فكيف تكفيرهم وفيه انهم لما جعلوا المعدوم الممكن شيئاً في الازل وان
قالوا بان الشبهة اعم من الوجود لانهم اما انكار الحديث المشهور او الاقرار بطلان مدعيتهم
لانه لا يخلو اما ان يكون شيئاً في الازل او لا في الاول لزم الاول لان عمومهم يغير الاشياء
الازلية وهم يقولون بها وبكونها غير متناهية مما يوجبها عن بعض الاشياء
لزم انشاء القول بالشيئية لا يجمع القول بكان الله ولم يكن موشى بهم يقولون
فلهم انكار انشاء وهو كقولنا استلزامه رد قول المحصور وانهم ان يخصوه في انهم بالوجود
او يقولوا بكونه ظنيا لعدم تواتره وان كان مشهورا فلا يعارض القطع وهو شكوكهم
وشبهاتهم فتأمل فيه وفي موثقة اسمعيل بن مسلم انه سأل الصادق عليه السلام
عن الصلوة خلف رجل يكذب بقدر الله عز وجل قال ليعد كل صلاة صلاها خلفه القدر
محرمة الخلق والواجب والاعلام واليه بشير قول الطوسي والقضاء والقدر ان ريد
بهما خلق الفعل لزم المحال او الازام والواجب صح في الواجب خاصة او الاعلام
صح مطلقا ان القضاء ليس معترضا للقضاء والقدر بل معناها انشاء
هو العلم ولذا اختلفوا فيها باعتبار هذا المعنى فمنهم من جعل كلاهما عبادة عن علمه
تعالى بما سواه من غير فرق ومنهم من جعل القضاء علم التفصيلي به والقدر علم الاجمالي
به ومنهم من عكس ما قوله تعالى وقضينا اليك اسرايل فالقضاء فيه ليس بمعبر الازام
بل بغير القطع والبت واهتم لكن لما عدى بلا ضمير معترضا لهما رادوا الاجابة كما اشار

اليه
بب

(٤٩) اليه الكشاف بتوجه البضادى وصرح به في قوله وقضينا اليه ذلك الامر فقال وقضينا بال
لانه ضمير متعذر او حينئذ كان قبل او حينئذ اليه مقتضيا مستوتا وكذا قدرنا انما لم الغابر من
معناه او حينئذ الزمان لما تضمنه ايجابه بالوجه اوردت اللام الحلقه باعتبار
واعلم انهم كما اختلفوا في معناه اذا استعملوا في العلم كذلك اختلفوا فيه اذا استعملوا
في الخلق او الابدان فليس الازام فليس انهما متساويان فيهما ايضا وقيل في الخلق التقديرية
المقدرة للايجاد والقضاء ايجاد وقيل بالعكس كذا في الابدان فليس القدر هو الابدان الذي يتغير
ويتبدل بخلاف القضاء وقيل بالعكس ان القدر مقدم على القضاء وهو تمام الامر الذي
لا يتطرق اليه تبدل ولا يتغير لان القدر من التقدير وهو محل الشريعة مقدار غيره واما في
فمعناه الفراغ من الامر وهو يناسب القطع وتمام الخلق لان من اوجب امر اجبت لا يتغير
اليه التغيير اذا تم خلقه فقد فرغ من امره فذكره موصوفاً بقض عليه ارفقته لان من قبل فليس
من امره وقال الرضا بن ليونيس تعلم ما القدر قال لا قال هو الهند ووضع كدود في
والقضاء والقضاء هو الابدان واقامة وعين الكاظم ع القدر تقدير الشئ من طوله وعرضه
والقضاء الامضاء وفيه نهاية ابن الاثير المراد بالقدر التقدير وبالقضاء الخلق
متلارمان لا ينفك احدهما عن الآخر لان القدر بمنزلة الاساس والقضاء بمنزلة
البناء وقال الراغب القدر هو التقدير والقضاء هو التفصيل والبت قال الطبرسي
القدر كقدر النحاس الصلابة ومنه القضاء كرسمة تلك الصلابة والقدر
ما لم يكن حتما فوجوه ان يدفع الله فاذا قضى فلا مدفع له لما قيل لهما عليه السلام انفرقوا
القضاء

قال افر من قضا الله الاقداره ويجب الايمان به كادلت عليه الآيات والروايات
وليس معناه ان افعال العباد بقدره بل الغرض من الايمان به الرضا به وتلقيه
بالقبول تؤمنوا بالقدرة خيره وشره وحلوه ومره ولعل المراد بتكذيب الرجل ياء انه
لا يقول به ولا بالقضاي بل ينفيها ويقول بالتفويض قال الصادق ع الناس في
القدر ثلاثة اوجه رجل يزعم ان الامر مفوض اليه فقد اومن الله في مسطرانه فهو
مالك ورجل يزعم ان الله اجبر العباد عما المعاصي وكلفهم ما لا يطيقون فقد ظلم الله
في حكمه فهو مالك ورجل يزعم ان الله كلف العباد ما يطيقون ولم يكلفهم ما لا يطيقون
فاذا احسن حمد الله واذا اسار استغفر الله فهذا مسلم بالغ فقد اجبر عليه ان من
تقلد اجبر والتفويض ودان بهما فهو على خلاف الحق وكل من خالف فهو فاسق فلما يجوز
الاعتقاد به وخصوصا اذا اعتقد ان خلاف الحق حق سوا كان اعتقاده هذا
صادرا عن اجتهاد ام تقليد ومن العجب ان من اصحابنا من يزعم ان المخالف للحق
في الاعتقاد اذا لم يكن عالما بكون اعتقاده مخالفا للحق لم يكن فاسقا لانه لا يعتقد
المعصية بل يزعم ان اعتقاده هذا حق وطاعة فاذا كان الرجل لا بأس بالآية
يكذب بقدر الله ولا يصدق في يزعم ان اعتقاده هذا حق وطاعة فلم لا يجوز
الصلاة خلفه ووجبت اعادة كل صلاة خلفه وهو بذلك الاعتقاد
لم يصر فاسقا لعدم علمه بكونه معصية بل اعتقاده انه طاعة بل فرامها الطاعة
ولا يذهب عليك ان امره عليه السلام بالاعادة مبني على انه لم يجتهد في معرفة عدل الله
وحسن اعتقاده قبل الصلاة بالطريق المجرب واما اذا اجتهد وغلط على ظنه

الاعتقاد بالقدرة لا يوجب الايمان به كادلت عليه الآيات والروايات وليس معناه ان افعال العباد بقدره بل الغرض من الايمان به الرضا به وتلقيه

عد الله فان صلواته هذه مجزية ولا يجب عليه الاعادة فانه فعل واجب عليه فعله
والاجماع منعقد في وجوب اتباع الظن فليس الاعادة وجبة غير ما ذكرناه تأمل فيه
وصحيفة اسمعيل الجعفي قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل يحب امر المؤمنين عليه السلام
ولا يبر من عدوه ويقول هو احب الي من خالفه قال هذا غلط وهو عدو فلا تفصل
خلفه ولا كرامته الا ان تتقنه هو يلبس عليكم انه ليس بالمعادين وهو منهم او ان
فمخاطبة بين المحبة والعداوة ويضم منه شرائط الايمان والتشيع وان المؤمن من
يبر من اعدائهم بل يبر من ربه منه كيف لا وجب على عبادة والنظر الى عبادة
ولا يقبل الله ايمان عبد الا بمواالاته وبالبراءة من اعدائه وفي رواية اخرى
من اراد ان يحبر حيوة ويموت ميتة ويدخل الجنة عدن الترضيها الله بيده فليقول
عائني بطالب ليتول وليه وليعا وعدوه ليسلم للاوصياء من بعده فامر اولاً
بمحبة ثم بمحبة من يحبه وعداوة من يعاويه اذ بذلك تتم المحبة وتخلص المودة والعداوة
لذلك قدم ما بين القريتين عيسى السليم للاوصياء في ذلك تنبيه على ان محبة الوهاب
الامر الله بها وجعلها امر الرسالة بهذه كما يجب كافة البرايا محبة يجب
عليهم محبة اوليائهم وعداوة اعدائهم كما وردت به روايات كثيرة وعيسى عليه السلام
المؤمنين عليه السلام الا صدقاً ثلثة صدقك صدق صدقك وعدوك
والاعداء ثلثة عدوك وعدوك صدقك صدقك وعدوك وبالجملة لا يتم المحبة
والمودة الا باجماع مراتب الصداقة والاجتناب عما يوجب العداوة والعداوة

عن زرارة عن عمران قال قال ابو عبد الله ع ان في كتاب علي عليه السلام اذا صلحتم
 في وقت فصلوا معهم قال زرارة قلت له هذا ما لا يكون اتفاقا عند الله فقد ر
 قال عمران كيف اتفاني وانا لم اسلمه هو الذي رايته في كتاب علي اذا صلوا
 اجمعة في وقت فصلوا معهم كيف يكون هذا منه تقيته قال قلت قد اتفقا هذا
 ما لا يجوز حتى اجتمعنا عند ابو عبد الله ع فقال له عمران اصلحك الله هذا حديث
 الذي حدثتني به ان في كتاب علي اذا صلوا اجمعة في وقت فصلوا معهم فقال هذا ما
 لا يكون عند الله فاستن لي بنقلنا ان نقدر سر ولا نصلي معه فقال ابو عبد
 الله في كتاب علي اذا صلوا اجمعة فصلوا معهم ولا تقوم من منقعه حتى تصلي
 ركعتين افرين قلت فاكون قد صليت اربعاً بنفسك لم اقتد به فقال نعم
 فكنت صلياً صلياً رضيانا المراد بكتاب علي عليه السلام هو اجمعة وصحيحة
 طولها سبعون ذراعاً بنذر رابع رسول الله واملا له من قلبي فيه افرشتي فيه وخط
 علي عليه السلام فيها كل حلال وحرام وكل شر يحتاج الناس اليه حذر الاشرف في الحديث
 دلالة على فسق المخالف للمعنى في الاعتقاد واول ذلك لتقصيره في الاجتهاد وانه
 لا يجوز الاقتداء بالفاسق وغير المؤمن بل يجب قصد الانفراد ونية الظهور
 لسقوط اجمعة وان كان في حال اليقظة فان قلت هل فيه دلالة على جواز تاخير
 البيان عن وقت الخطاب في وقت الحاجة حيث انه لم يبين المراد في هذا الوقت
 بان هذه الصلوة بهذه الموضع الكفار بها بل يجب ان يصلي ركعتين افرين

بقصد الانفراد ونية الظهور وكان ذلك على اجماله في ذهن المخاطب الى ان بين
 المراد رفع الاشتباه فكيف هو وصاحبه ورضيا به قلت لا احتمال لغير يكون هذا
 منه تقيته كما فهم زرارة ومجرد ابتداء به لا يدل على عدمها او لعل كان هناك
 من يتقيه او كان عمران في هذا الوقت من يتقيه او كان ذلك لمصلحة تعود اليه او
 عمران او غيرهما ومع جواز هذه الاحتمالات كلها او بعضها يقطع الاستدلال به عليه
 وان ظنه بعضهم وروى محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام انه قال لا تصل خلف
 من ينجي على الاذان او الصلوة اجرا ولا تقبل شهادته ظاهر الاصحاح بعظم
 ان المؤمن يسوغ له ان يأخذ الرزق من حيث المال لانه من المصالح وهو يتخير
 ان يأخذ الاجرة على الاذان لانه في العدالة فيمكن له ان يأخذ اجرة عليه السلام ان ينجي
 عليه الاذان لكونه من شعائر الاسلام مع عدم او وجوبه مع عدم قابلية كان
 له من كفاية فلا يجوز له اخذ ما فان اخذ ما واما حال هذه كان قادراً على
 فلا تقبل شهادته ولا يصلي خلفه ومراد الصحابة لهم لم يتعين عليه الاذان
 او لم تكن له كفاية من مال يجوز له اخذ الاجرة عليه بقدر الكفاية فلا منافاة
 او يفرق بين طلب الاجرة ابتداء واخذ ما من غير طلب كما اذا قرى صاحب المسجد
 من مال او الامام من بيت المال للموذن او الامام اجرا معينا من غير ان يطلب له
 بان الاول ينافي العدالة دون الثاني كما يظهر من فتاوى الاصحاب فاما قوله عليه السلام
 محمد بن محمد بن علي عليه السلام من قال بالجسم فلا تقبل شهادته من الزكوة ولا تصلوا

من قال بكونه تعالى جسما او ما يستلزمه كونه مريئا او في مكان كاشا غير
 لمجسمته وشمته والكرامته وحمده وحذوهم فاشتم يقولون بالتجسيم صريحا
 ايضا صريح في فسق المخالف للحن في الاعتقاد لتقصيره في الاجتهاد وفي صحته
 زراة عن الباقر عليه السلام اذا اورك الرجل بعض الصلوة وفاته بعض خلف امام
 بحسب خلفه جعل اورك اول صلوة ام يعتد او يطلب في اصيلي خلفه اجرا
 من الله وانجمله صفة للامام امر الامام الذي يشترط الاما بان يكون مؤمنا متبنا
 عادلا وكذا كل ما ورد من امثال هذه العبادات كقول علي عليه السلام في صحته زراة و
 يحيى سلم عن الباقر عليه السلام من قرء خلف امام باثم به فمات بعثت عا في فطرة ومثله
 قول الصادق عليه السلام في صحته الحلة ومنه رواية محمد بن سهل عن ابيه قال سالت الرضا
 عن ركع مع امام قوم يقعدى به ثم رفع راسه قبل الامام قال يجيد ركوعه و
 رواه فضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام ظاهره اشتراط العدالة واختما
 ان يكون المراد ان لا يكون مخالفا ولا فاسقا ظاهرا بل يكون متورا مجهولا حاله
 بعيد فظهر بما قررناه ونقلناه ان العدالة بالاعتد المعبر فيه الملكة مما لا بد منه
 ومراعاة في صحة الصلوة جملة كانت او جملة وقد نقل عليه الاجماع جميعا
 وجوا عليه ايضا بصحة من يريه سابقه وغيره ورواية ابيه على ما مر من
 قلت لا بد جعفر عليه السلام ان هو اليك اخلفوا فاصلي خلفهم جميعا فقال لا تفصل
 خلف من تشق بدنيه وامانته قد اخلفوا في الصلاة او في مراتب العبد

وقد سبق اننا انما نتفر الاكتفاء بحسن الظاهر فضلا عن الاكتفاء بظاهر الاسلام (٥٥)
 وعدم معلومته الفسق وحمل الوثوق بالدين والامانة على الظن حاصل من حسن الظاهر
 كما فعله بعضهم خلاف الظاهر وما بعثه على ارتكاب لك من الاخبار ستعرف حاله فصل
 واما ما نقله العامة من قوله ص ان الله فرض عليكم الحج فحجوا او جرد قوله
 امام عادل وفاضر استخفافا وجودا فلاح جمع الله فينا فاضه ما روه بطريق
 جابر عنه ص انه قال لا تؤمن امرأة رجلا ولا فاجر مؤمنا الا ان يقهره سلطان
 او يخاف منه او سوط فان ظاهره وان كان نهي الفاجر عن الامانة الا ان المراد بنهي
 المؤمن عن الاقتدار به لا ياتى به فيكون كلامه قوله تعالى يا بني اوم لا يفتنكم الشيطان
 واما بقاؤه على ظاهره بان يكون هو ايضا منبها عن الامانة له كما هو من غير الاقتدار
 من باب الكناية او عموم المجاز فلا بد من الاستثناء مع ان الفاجر ليس بمنبه عن الامانة
 بل هو منهي عن الايتام به لعدم جوار الركون اليه وكونه اهلا للضمان وبكيفية لفرق
 ايضا منهي عن الامانة لا سيما بطلان صلوة مؤمن وهو اثم يحصل له بذلك وقد قال الله
 ولا تعا ونوا مع الاثم وخرصوا اذا كان المؤمن جاهلا بان الواجب عليه تحصيل الظن
 بظاهر عدالة الامام بل امامته هذه فسق افرادا مشعرا بقدره به وفيه تأمل فظهر انه
 لا يمكنهم ان يعموا الامام بل لا بد ان يعتبروا فيه العدالة مطلقا كما عليه الاصحاب في جملة
 اجماع المطلق لظاهر قوله تعالى ولا تركنوا الى الذين ظلموا والافتقار ركون فيقيمهم
 مستلزم رد الكتاب والسنة وتعييننا مع ذلك مستلزم رد الاجماع وكذا الحال

المراد من حسن الظاهر
 التمسك به

فباروه من حديث اسمعيل بن عباس عن حميد بن مالك عن مكحول عن معاوية بن النضر
قال يا معاوية اطلع على امير وصل خلف كل امام فانه مع كونه ضعيفا وكون اسمعيل عليهم
مجهول لانه رور من اكر منافض لما ترو معارض ما رور ان النضر قال معاوية لا تقدرتموا
بين ابدكم الامن ترضون منه واما سنة فان فيه ايضا دلالة على اعتبار الملكة في العدالة
فان الرضا بدنية واما سنة والوثوق بهما انما يصل بها وذلك انما بالمعاشرة او باحد
انه قال ابن مسعود لا طاعة لمن عصي الله قالوا لئن لم نعلم ان الامام انما
يجل ليشيع وقد نهي النضر عن اتباع العاصي فقد نهي عن الدخول في صلوة واتباعه وفيه ايضا
دلالة على وجوب الحب عن حاله ان يحصل العلم بعصيانه وعدمه لان النضر عن طاعته
والدخول في صلوة واتباعه قد على نفسه بالعصيان لا بان تقدم العلم به فوجوب
الفحص حصوله فيه وعدمه اما بالمشورة او باحد اخصها وبالجملة النهي عن طاعة لاجل
عصيانه يقتضي تحصيل العلم بعدم اتصافه به حتى يجوز الاقتدار به ثم كيف يستقيم
عند الطابع السليمة والعقول المستقيمة الاقتدار بالظاهر وتحويل الامور الدينية
اليه ولا بما امر الضلالة التمر معراج المومنين نور عينه ومرتكز اركان الدين وفضل
اعمال المسلمين حتى انما اذا قبلت قبل سائر الاعمال واذا ردت رد وقيل في لو
نحكت نفسك ووجهها قاضية ذلك الامر الجسيم والمطرب العظيم بل ترضى لك
لا اظنك ان تكون مرضى منه فكن احكام ووجه اسم ان صاحب الكشاف في كرمه البنا
عمدى الظالمين صرح باعتبار العدالة في امام الجماعة حيث قال وقالوا في هذا

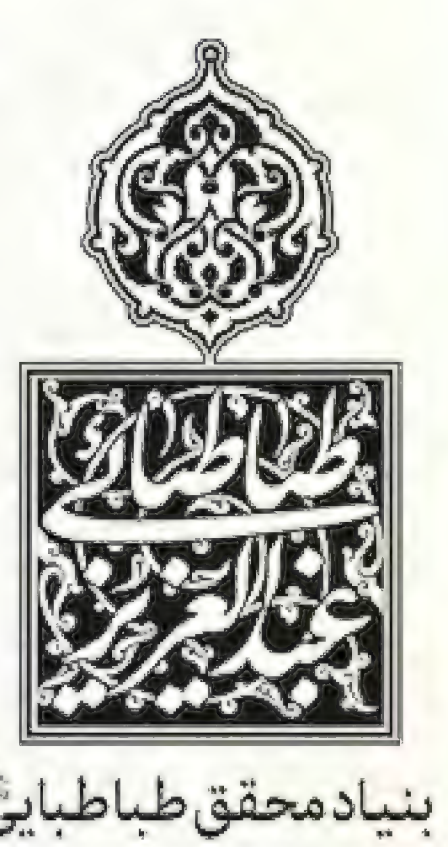
دليل
بمد

دليل على ان الفاسق لا يصلح للامامة وكيف يصح لها من يجوز حكمه وشهادته ولا يجب عليه
ولا يقبل خبره ولا يقدم الشهادة ويقتضيه من شرط العدالة في القاضي والشاهد
والراؤ مع انه خفي في روعه وخلاف ذلك كله مشهور عنه ومعلوم عندهم اذ خفيته
لا يعتبرون عدالة القاضي والشاهد والراؤ ولا امام الجماعة بل يصلون خلف كل بر
وقا بر ويصلون ثم اعلم ان الفاضل لا يوجب رة بعد ان فسر الامام بالمقتدر
في افعاله واقواله قال ويمكن ان يستدل بالآية في اشتراط العدالة في امام الجماعة بمقتضى
عدم تجوز امامته الفاسق لصدق الامام عليه بالتفسير المأثور وان كان المقصود
بالسؤال هو اختلافه والاما المطلقه اذ لا يوجد كون المراد بالعهود ما هو الا علم منها
ما يجوز تفويض امر الى الظالم فانه غير مقبول بل ظلم كما يفهم الكشاف ولا شك في
كون امامته الفاسق للجماعة تفويض امر عظيم اليه واعلمه اراوا لا يستدل بالآية
فيه الاحتمال والافليس وظيفة المستدل ان يقول في مقام الاستدلال لا يوجد
الرجحان فانه خارج عن القانون على ان احتمال ارادة امام الجماعة من العمد وكونه
مستدراجا تحت عموم غايه البعد فصل واما ما ورد في كتاب ياد بن مروان
القندي ونواد محمد بن ابي عمير ان الصادق عليه السلام قال في رجل صلى يقوم في حين
من فراسان حتى قدموا مكة فاداه يهودي ونصراني ليس عليهم اعادة كذا في الفقيه
وسنده في زياد ضعيف لا يحرر وان كان صحيحا لانه رواه عن ابيه ومحمد بن الحسن بن سعيد
عبد الله والحجر جميعا عن ابي بن نوح وابراهيم بن شمس ويحيى بن زبير ومحمد بن عبد

هذا الحديث يدل على وجوب العلم بعصيان الامام
فانما اذا قبلت قبل سائر الاعمال واذا ردت رد وقيل في لو
نحكت نفسك ووجهها قاضية ذلك الامر الجسيم والمطرب العظيم بل ترضى لك
لا اظنك ان تكون مرضى منه فكن احكام ووجه اسم ان صاحب الكشاف في كرمه البنا
عمدى الظالمين صرح باعتبار العدالة في امام الجماعة حيث قال وقالوا في هذا

اجبا جميعا عن محمد بن ابي عمير الا ان رواية محمد بن مسدد في التذنيب والكافي
 وسببا ما فيها فاقبل ان رواية محمد بن ابي عمير في التذنيب موكدة برواية زياد بن جابر
 في التذنيب هكذا عن ابي عمير عن بعض اصحابه عنه عليه السلام في قوم خرجوا من خراسان
 او بعض اهل بلخ وكان ياتهم رجل فلما صاروا الى الكوفة علموا انه يهودي قالوا له
 ففبه شكال او اليهود والنصارى قبلتم على وجهه قبله هو لا لان اليهود يصلون
 قبل المغرب والنصارى قبل المشرق والمسلمين قبل المسبح الاحرام وكذا ابيات
 صلواتهم وكيفية اتيانها خلاف ابيات صلواتهم وكيفية اتيانها فاما بالنسبة عليهم السلام
 ولم يفتنوا بنفس ائمتهم وفي تقدير اصلها بانه قد ورد في سبيل الفرض المثال
 او ان امامهم قد زورهم وخادعهم امر الامام حتى التمس عليهم امره فحول عما اذا كان
 قد اجتهدوا في معرفة عدالتهم وغلبيتهم بالطرق المعتمدة في بيان الخلاف واما
 اذا قصر واما في صلواتهم باطله وعليهم الاعادة ويحتمل ان يكون ارداء النقيض
 لموافقته مذموم مع ما فيه من الاختلاف في الكوفة ومع قطع النظر عن ذلك كله فمير
 في قبوله خلاف الاقوال في عدمه مطلقا فان القول بقبوله اذا علم انه لا يرسل الا
 عدالة الكوفة مما لا وجه له لان مستند هذا العلم ان كان هو الاقرار لم يثبت
 بعد المحدث وثقة هذا معمر السناد ولا بحث فيه وان كان حسن الظن في انه
 لا يرسل الا عن ثقة فهو غير كاف شرعا في الاعتماد عليه وان كان استنادا في اخبا
 بانه لا يرسل الا عن ثقة فموجب الاستدلال به بعد انه الراوي المجهول فعلى تقدير قبوله قال

هذا الحديث في التذنيب
 صحيح



بنية محقق طباطبائي

اذا

اذا في التذنيب وظاهر الاصحاح في قبول ابي ابراهيم المعز الاول دون اثباته (٥٩)
 شرط القصد وبما تجده اكثر الاصوليين ومنهم صاحب المعالم والمحدثين على ان لا يرسل
 ليس بحجة للجهل بحال المحدث فحتمل كونه ضعيفا وميزا او الاحتمال بزيادة السياق
 فيقول احتمال الضعف ومخروروا عنه ليس بتعديلا له بل اعلم ولعل هذا هو السبب لعدم
 اعتبار ابن ابي عمير في نسخة ابن ابي عمير حيث قال اذا ام الكافر قوما ففعلوا بذلك
 عليهم الاعادة ونقل ابن دريس الرضوي وجوب الاعادة لو تبين فسقه او كفره
 وقال شهيد الاذكري بعد اعتبار العدالة في امام الجماعة اما سلف الامة
 والرواية المعتمدة في العدالة لا اشتراطها في نفس الامر فلو تبين فسقه او كفره
 فلا اعادة ولا يندل عليه بمسألة ابن ابي عمير الصادق عليه السلام بقوله وقال ابن
 بابويه عبيد بن خاف في الامام باقر والاطهار ثم اذا اجتهدوا في معرفة عدالة
 بالطرق المعتمدة وغلبيتهم فان صلواتهم محترمة ولا اعادة عليهم مطلقا فانهم
 فعلوا ما وجب عليهم فعليه والجماع منعقد على وجوب اتباع الظن والعقل في
 عدلية فان طرق العلم واليقين فيسدة في الفروع من الاحكام فلا وجه للاعادة
 فصل وبما قرناه مستقما افاده بعض من عاصره في رسالة له في ضلوة
 في الفائدة الثانية منها في تحقيق العدالة بقوله وظاهر هذا ان ابي عمير
 غير حسن الظن في غاية بعد تحقق ظن حصول ملكه راسخا باعنه اجتناب الكنايات
 والاصرار على الصغار وترك المروءة لكل القوم بالمعاشرة او لبعضهم بها والشبهة
 القولية او الفعلية من هذا البعض او غير هذا البعض البعض الآخر ولم نقل بجواب

هذا الحديث في التذنيب
 صحيح

(٦٠) عدم التحقق ايضا لو كانت الملكة معتبرة في جواز الاقدام بغير اطلاق قوله عليهم
 ليس لهم اعادة وقوله لا يعيدون سبب تبليغ عقولنا وترتيبها بل كان المناسب
 بحسب عقولنا ان يقول ليس من عشرة معاشر باطنية وظن بحصول الملكة له او
 ظن بشبهة او اشتباهة حصولها له اعادة او ما يفيد مفاده اذ لا يتحقق
 ظن حصول الملكة لكل القوم بالمعاشرة او بعضهم بها وللشبهة الاخرى اشتباهة
 عدلين او اقرارا لها به ونحو ذلك كانه من الشبهة ولذلك استدل به مع اعتبار
 الملكة في العدالة على عدم وجوب الاعادة بعد تبين كفر الامام لو كان قد ظهرت للمسلمين
 عدالة كاستبانتها وانما اطلق الامام عليهم ولم يفصله سبق علمهم بذلك كلمة
 فان اعتبار العدالة بهذا المعنى امام عجم مطلقا وطريق المعرفة بها على الوجه المذكور
 كان شايعا بين اصحابه عليهم السلام ولت عليه اخبار في سبب الابطال له منها فذا
 اخرجوا كان مطلقا لكنه مقيّد بهذه الاخبار كما تقتضيه رعاية القانون
 في العمل بالاخبار مع احتمال ورود ذلك منه على الشبهة لموافقة التعارض الكفائهم
 في العدالة بظاهر الاسلام مع ما عرفته من حال ائمة وسقوطه على اعداء العلماء الكرام
 وايضا فان نظير هذا الاستبعاد آت في صورة اعتبار حسن الظاهر بان يتي لو
 كان حسن الظاهر معتبرا في جواز الاقدام لم يكن للاطلاق سبب ظاهر بل كان المتنا
 بحسب عقولنا ان يقول ليس حصل له الوثوق بدينه وامانه لاجل الظن المحاصل
 له من حسن ظاهره كان رآه مستغلا بالفرائض لمن واقامة الصلوات وصنط
 موافقتها وما يفيد مفاده من بياضه بوظائف الاسلام من الفروع الخمسة وكرن

الناس سالكين من يده ولسانه وبالجملة لم يكره في فروع الصلوات اعادة ثم انه قد ستره (٦١)
 استدل على الاكتفاء في العدالة بمجرّد حسن الظاهر بعد اختياره له بروايات لا تخلو عن
 ضعف سند او قصور دلالة منها صحيحة زائدة في الجملة فاذا اجمع سبعة ولم يخالفوا فيهم
 بعضهم ومنهم ما رواه الصدوق عن داود بن الحصين انه قال لا يوم الحضرى
 ولا يوم المسافر الحضرى فان اتى الرجل بشره ذلك فام قوما حاضرين فاذا تم ركعتين
 سلم ثم اخذ بيده احدهم فقدمه فاقم اقول وهذا الخبر مع كونه مضمرا ضعيفا بحكم من
 مكين كالمشهور وبداءه لانه واقف على ما في رجال الشيخ وان ثقة النجاشي
 اخرج مقدم على الترخيل ومنها ما سأل عابدين حفر اخاه موسى بن جعفر عليهم السلام عن امام
 احداث فانصرف ولم يقدم احدا ما حال القوم قال لا صلوة لهم الا اماما فليقدم
 بعضهم فليتم بهم ما بقى قول لا صلوة لهم جماعة الا اماما والا فليتم ان ينفردوا فلا
 تنوقف صلواتهم على تقديم امام ومنها ما رواه غير الجليل عن الصادق ع انه سئل عن رجل
 ام قوما وصلى بهم ركعة ثم مات قال يقدمون رجلا اخر فيعتد بركعة ويطرحون
 الميت خلفهم ويغتسل من مسه قال الروايتان الاخبارتان صحيحتان وهما في
 زراة وداود والى على عدم التشديد في امر العدالة ولو كان امر اصل العدالة او امر
 معرفتها شديدا لم يحسن الاجمال في احدهم وبعضهم والتشكيك في رجل اخر كما يعرفه
 الراجح لو وجد انه قول لا دلالة في هذه الروايات بوحدة الدلالة على الاكتفاء
 بحسن الظاهر لانها كما اعترف به مجلات وروايات اعتبار الملكة كرواية ابي جعفر
 ذر و ابن ابي يعفور وعمر بن يزيد ومعاذ و ابن مسعود وغيرهم مفصلة والمجمل
 يحكم عليه المفصل كما ورد عليه خبر ان هذا الاجمال له وجه حسن وهو الابطال

فلا ينافي ما تقدم

(٤٢) العدالة بالمعنى المعبر فيه الملكة كانت في زمنه وروى الروايات وامكنها شايعة بينهم بحيث كان يصلح كل منهم للتقوية واللامه وخصوصا اهل الصف الاول القابلون لتدارك امثال ذلك ورجل عزمي جهمي انه قال ليس الذين يكون الامام منهم او الاحلام والنهي فان ينسى الامام او تعيا قومه وقياس تلك لارتمته هذه الارتمته الظالم اهلها قياسا الفارق فظهر ان هذه الروايات لا تعارض بينها وبين الروايات الدالة على اعتبار الملكة حتى يحتاج الى رد او تاويلها اليها تاويل بعيدا عن مقتضى الظاهر والعبارة كاخلة قدس سره والعجب في بعد نقل هذه الروايات قال وان لم يظهر من هذه الروايات اعتبار مرتبة في الامام لكنه يمكن بحضرة جماعة مندرجا في حسن الظاهر وان لم نقل به فمذه الروايات ايضا والله اعلم بما ينبغي ان يجنبه وهو قد لا يبدل بهاء القول بحسن الظاهر وليكن القانون ان يقول المستدل يمكنه ان يكون كذا ثم من المبدل في محضر وجماعة وان كان في وجه المداومة والموظفة لا يدل على حسن الظاهر ولا سيما اذا كان اتفاقا كما هو محتمل في هذا المقام ثم من حق العبارة ان يقول يمكنه ان يكون حضور جماعة مندرجا في حسن الظاهر او ما يفيد مفادة ذلك وبالجملة ليس للقول بالاكتمال على حسن الظاهر دليل مما وصل اليه من غير الاطلا على البواطن كما ذكره الشهيد في الذكر وقد سبق ذكره في الباب الاول ثم اورد له دليلا اخر من باب الاحتمال وهو ما رواه الشيخ باسناد معتبر عن الباقر ع اذا كان الرجل لا تعرفه يوم الناس فلا تقر واعتمد بصلا ثم قال يمكنه ان يكون قد اوتهم به تعديلا عند لا يعرفه وهذا الوجه وجه اذا كان الناس عارفين بعد الله لان الاستفاضة والاشتهار بالصلح عند العرفاء كاف في ثبوت العدالة فالمراد ان اذا كان

كان الرجل لا تعرفه بالعدالة يوم الناس العارفين بعد الله فلا تقر خلفه وعنده بصلا لانه لان من طرق العلم بالعدالة اقتدار العارفين به او اكثر واما ان اطلاق الروايات واجمالها يدل على حسن الظاهر كما ذكره صاحب المكارك وبتوجه هذا الفاضل فصدق ما فيه واما تمسككم بصعوبة الاطلاع فليس بدليل لعدم النفس عليه وترك شيئا قليل اليه لان جميع التكليف الشرعية صعبة شاقة والمنفعة والآيات الروايات ليس مطلقا للصعوبة والعسرة بل يستلزم الضيق والحرمان او ما يقرب منه على ان يمنع الصعوبة والعسرة او المعاناة والاختلاط بشخص او شخص عن حاله والسؤال عنها اهل قبلته ومجتمعه ليس فيه تعذر العسر وبعدته بانه بالعدالة فالامر في غاية السهولة وكذا الحال في شهادة العدين او اهلها بتركه نعم تحصيل المكلف اصل ملكة العدالة امر مشكل ولا كلام فيه واما معرفتها وطريق التوصل اليها فلا شك في ان فيه على سبيل من يبين وهذا امر بين لا ينفر الزعم والتعلل كما لا يطابق قانون الشرع بل قد ورد للقول بالاكتمال على ظاهر الاسلام بعض الروايات الضعيفة الاروائية واحدة شاذة محمولة على النقيض لموافقتها العامة الاكتمال بعدم ظهور الفسق والبسار على ظاهر حال المسلم وقد روى عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال سمعت مني يشبه قول الناس في حق النقية وما سمعت مني لا يشبه قول الناس فلا نقيض فيه فيمنع القول باعتبار الملكة كما ذهب اليه الشهيد واما المتأخرين مع ادلتهم سالما عن المعارض على ان من خالفهم يقول بكونه احوط في الدين واقر بالاقول الشرع المبين فليأخذ احكاما لديه في العبادات والشهادات والروايات وغيرها فان الاحتياط مما امكنه وخصوصا في هذه الآيات

في الشهادة لا في الامانة

(٤٥) امر واجب وقد اتفق الكل على انه طريق منج وانه ليس بناكب عن القراط من سلك
 طريق الاحتياط وهذا المقرر يندفع ما افاده بقوله يدل على عدم التشديد في امر
 العدالة المعبرة في الاما الاخبار المذكون وغيرهما والمبالغة التامة والتاكيد
 البالغ في الجملة وعدم تعرض بيان احتياج حوازل الالهام باحد المعاشرة
 او احدا رخصتها مع توفرا الدواعي بل يمتنع اطلاق التاكيد في النظر في الاخبار عموم
 تعرض البيان في تفسير الاطلاع بعدالة شخص او تعذره وبلى رابت وقوع امثال تلك
 التاكيدات في النظر في كلامهم عليهم في امر الجماعة مع عدم امكانها الا نادرا من الناس في
 نادرا من المواضع لتعذر الاطلاع على عدالة الامام في اكثر الموارد في امر اقران يكون قويا
 على امر متعذر التخصيص في اكثر الادق واطلق التاكيد ولم يبين توقفه عليه اليقين العموم
 الدالة على الامر بالمواظبة على الجماعة ومذمة تاركها دالة على عدم ندور العدالة والاطلاع
 عليها في احوال ما دالة الاخبار فقد عرفت ما فيه فلا يخفى وانما حديث عدم تعرضهم
 للبيان ففيه انهم عليهم لما اعمروا في الامام الديانة والامانة ولم يجوزوا كونه سقيا
 ولا فيها الا غير ذلك فقد تعرضوا للبيان احتياجا للمعاشرة او احدا رخصتها
 اذا الوثوق بدانته وامانته والعلم بعدم اتصافه باحد الفضلين المذكورين وما به
 ذلك انما يحصل بالصحة المناكدة والملازمة على وجه كاشف احواله حيث يكون ذلك
 ممكنا ومع عدم الامكان يستتار به بين العلماء العارفين بقانون شرع او شهادة
 القرائن المنتشرة المتعاضدة ونحو ذلك في ما فسر الاطلاع او تعذره وهو عندنا يعلم
 الذي يصولون به وكذا اطلاق الروايات والتاكيد في تفسير ما فيه الامر بالمواظبة

(٤٥) على الجماعة امر تجبيل بلغة العدالة المنوطة بها الجملة ومذمة تركها على تقدير تحقق شرطها في
 سائر الموارد من الزكوة والحج والجهاد والمطلقا لا يقتضي اولى ابيكم الا من ترضون به
 وامانته وعدم ندور العدالة انما كان في ازمته ورواياته لذلك لازمة وانما
 الظالم اهله انما يجد ذلك كله فمذه كلما كانت شعيرة مرغوبة بها ويرغب بها وغير لا بقية
 بمقام الاستدلال بل من ذكته الواعظين لابل في طريقة الشاعرين وبما قرنا ظهور وجه
 اعتبار الملكة في العدالة وانه مما اقتضته رعاية القانون في العمل بالرواية لا قول
 ابن الجنيب ولا اعتبار حسن الظاهر في قول علي عليه السلام اذا استولى الصلاح على الزمان
 واهله ثم اساء رجل الظن برجل لم تظهر منه خونة فقد ظلم واذا استولى الفساد على الزمان
 واهله فاحسن رجل الظن برجل فقد غرر كذا في نهج البلاغة دالة على ان الغالب الزمان
 واهله كهذا الزمان واهله اذا كان هو الفاسق لا يجوز فيه الاكتفاء بحسن الظاهر فضلا عن
 الاكتفاء بظاهر الاسلام لانه الشاهد ولله الامام ولله بولاية الاحكام على كايدي العشرة
 او ما يقيد مفاد المصيدة لغلبة الظن بعد الله وظهور ما حتى يحصل الوثوق بقوله وعله
 نعم لو كان الغالب الزمان واهله كزمان وروا الاخبار الدالة على الاكتفاء بحسن الظاهر
 على تقدير تسليم دالة على الصلاح والعدالة جازا الاكتفاء به واحكم عليه من غير حاجة
 الى التفتيش والاختيار وذلك لان غلبة الصلاح على الزمان واهله يقيد غلبة الظن
 المصيدة بطوار العمل وهذا وجه آخر للتوفيق بين الاخبار وجه حسن يستفاد من
 كلامه سلام الله عليه في فصل اعلم ان ما افاده هذا الفاضل في هذه الفائدة الثالثة
 اكثره غير مفيد الا ما نقلناه وسنأه ببقية كلامه في آخر الرسالة نعم ما اجاده في آخر

والصغيرة مع الاصرار ويضم منه شرائط الايمان والعقل والعدالة اما الاول فلهو
 منكم واما الاخران فلما سبق وقد سبق له اعتبار هذه في امام اجتهاد او غير عليه الاجتهاد
 جمع من اصحاب من البين من معرفة تفواه بالمعنى المذكور انما شأنا بالصحة المتكاملة
 المطلقة على سريرة وباطنه لا يخرج حسن ظاهره فانه كثيرا ما يجمع معه الفسق الخفي
 والمراد بالافراد الاكثر جمعا للقرآن ويحتمل الحسن قراءة وبالأقدم هجرة من باهر من
 البادية لا الامصار او اهلها اقرب الى تحصيل شرائط الامانة والكمال وهذا بعيد
 ان مناط الحكم وموطئ الفائدة حصول المعرفة فعلا وان قصر زمانه لا مجرد الاقدار
 من حصول طرف من شرائط المعرفة وان قل زمانه فهو اقدم هجرة من شارب قمرناه فيه
 وهو غير محض الاواب بعد وعن النبي صلى الله عليه وآله من صلى يقوم وفيهم من يوم
 من لم ينزل منهم اسفل الا يوم القيمة كذا في الفقيه وهو التهذيب وان كان فوفا
 الا انه بطاني صرح لعقل من قبح تقديم من جهة التأخير وهو لا يعتمد عليه المحققون
 الا ما الكبر وهو بطاني كريمة المنهيد مع مله تأخره من الامانة ونقطة بالعلم والاهل
 ابن عقيب يمنع امامة المفضول بالفاضل ومنع امامة الجاهل بالعالم الا مع
 من الفاضل والعالم الكتاب الثالث في ذكرايات روايات ذلك في شرائط
 العدالة في الشاهد والراوى في الاشارة الى ما قبل من الفرق بين العدالة المشروطة
 في الرواية والمشروطة في الامانة والشهادة وما يفرغ عما ذكر من المباحث الآتية
 فصل المشهور بين اصحاب الفقه العدالة مشروطة في قبول الشهادة فوجب
 عن عدالة الشهود ولا يكفى الاعتماد على ظاهر الاسلام لما سبق وقوله تعالى
 واشهدوا وادع عدل منكم فان الاسلام داخل في قوله لانه خطاب للمسلمين

والصغيرة مع الاصرار ويضم منه شرائط الايمان والعقل والعدالة اما الاول فلهو منكم واما الاخران فلما سبق وقد سبق له اعتبار هذه في امام اجتهاد او غير عليه الاجتهاد جمع من اصحاب من البين من معرفة تفواه بالمعنى المذكور انما شأنا بالصحة المتكاملة المطلقة على سريرة وباطنه لا يخرج حسن ظاهره فانه كثيرا ما يجمع معه الفسق الخفي والمراد بالافراد الاكثر جمعا للقرآن ويحتمل الحسن قراءة وبالأقدم هجرة من باهر من البادية لا الامصار او اهلها اقرب الى تحصيل شرائط الامانة والكمال وهذا بعيد ان مناط الحكم وموطئ الفائدة حصول المعرفة فعلا وان قصر زمانه لا مجرد الاقدار من حصول طرف من شرائط المعرفة وان قل زمانه فهو اقدم هجرة من شارب قمرناه فيه وهو غير محض الاواب بعد وعن النبي صلى الله عليه وآله من صلى يقوم وفيهم من يوم من لم ينزل منهم اسفل الا يوم القيمة كذا في الفقيه وهو التهذيب وان كان فوفا الا انه بطاني صرح لعقل من قبح تقديم من جهة التأخير وهو لا يعتمد عليه المحققون الا ما الكبر وهو بطاني كريمة المنهيد مع مله تأخره من الامانة ونقطة بالعلم والاهل ابن عقيب يمنع امامة المفضول بالفاضل ومنع امامة الجاهل بالعالم الا مع من الفاضل والعالم الكتاب الثالث في ذكرايات روايات ذلك في شرائط العدالة في الشاهد والراوى في الاشارة الى ما قبل من الفرق بين العدالة المشروطة في الرواية والمشروطة في الامانة والشهادة وما يفرغ عما ذكر من المباحث الآتية فصل المشهور بين اصحاب الفقه العدالة مشروطة في قبول الشهادة فوجب عن عدالة الشهود ولا يكفى الاعتماد على ظاهر الاسلام لما سبق وقوله تعالى واشهدوا وادع عدل منكم فان الاسلام داخل في قوله لانه خطاب للمسلمين

والصغيرة مع الاصرار ويضم منه شرائط الايمان والعقل والعدالة اما الاول فلهو منكم واما الاخران فلما سبق وقد سبق له اعتبار هذه في امام اجتهاد او غير عليه الاجتهاد جمع من اصحاب من البين من معرفة تفواه بالمعنى المذكور انما شأنا بالصحة المتكاملة المطلقة على سريرة وباطنه لا يخرج حسن ظاهره فانه كثيرا ما يجمع معه الفسق الخفي والمراد بالافراد الاكثر جمعا للقرآن ويحتمل الحسن قراءة وبالأقدم هجرة من باهر من البادية لا الامصار او اهلها اقرب الى تحصيل شرائط الامانة والكمال وهذا بعيد ان مناط الحكم وموطئ الفائدة حصول المعرفة فعلا وان قصر زمانه لا مجرد الاقدار من حصول طرف من شرائط المعرفة وان قل زمانه فهو اقدم هجرة من شارب قمرناه فيه وهو غير محض الاواب بعد وعن النبي صلى الله عليه وآله من صلى يقوم وفيهم من يوم من لم ينزل منهم اسفل الا يوم القيمة كذا في الفقيه وهو التهذيب وان كان فوفا الا انه بطاني صرح لعقل من قبح تقديم من جهة التأخير وهو لا يعتمد عليه المحققون الا ما الكبر وهو بطاني كريمة المنهيد مع مله تأخره من الامانة ونقطة بالعلم والاهل ابن عقيب يمنع امامة المفضول بالفاضل ومنع امامة الجاهل بالعالم الا مع من الفاضل والعالم الكتاب الثالث في ذكرايات روايات ذلك في شرائط العدالة في الشاهد والراوى في الاشارة الى ما قبل من الفرق بين العدالة المشروطة في الرواية والمشروطة في الامانة والشهادة وما يفرغ عما ذكر من المباحث الآتية فصل المشهور بين اصحاب الفقه العدالة مشروطة في قبول الشهادة فوجب عن عدالة الشهود ولا يكفى الاعتماد على ظاهر الاسلام لما سبق وقوله تعالى واشهدوا وادع عدل منكم فان الاسلام داخل في قوله لانه خطاب للمسلمين

(٦٩)

فلا بد من تمام الوصف بالعدالة على مرزائد على السلام ولكن الشيخ في خلافه في باب
 الاكتمال في قبول الشهادة بظاهر الاسلام مدعي عليه الاجماع ودلالة الاخبار
 ان البحث عن عدالة الشهود ما كان في زمن النبي ولا في صدر السلف انما هو شرعا
 شريك في عبادة القاضي وقد وافقه صريح ابن حنبل كما سبق وهو ظاهر المقيد واما
 القدماء منهم فكلهم مجمعون الاجماع لم يثبت واما الاجماع فتعرف حالها وضراب
 ابي بصير وغيره واية التثبت في غير ما حجة عليه ولذا استثنى المتأخرين منهم خلاف ما ذهب
 اليه فانهم يعتبرون العدالة في الشهادة الوجه الذي سبق ثم ان نسبة البحث عن
 الشهود الى شريك القاضي غريب لان شريك هذا كان قاضيا من جهة القاضي وكان
 معاصر الابد حفيظة والمثبر منهم في العدالة مطلقا وكما عدالة الشهود هو الاكتمال
 بظاهر الاسلام وعدم ظهور الفسق ولكن لو يد ما نسب اليه ما رواه عبد الله بن بكير عن زرارة
 قال شهد ابو كريمة الارزقي محمد بن مسلم الثقفي عن شريك بشهادة وهو قاض فظفر في
 وجهه ما يليان ثم قال جعفر بن فاطميان فبكيا فقال لهما وما يبكيكما قالان استبنا
 قوم لا يرصون امثالنا ان يكونوا من اخوانهم لما يرون من شقاق ورعنا ونسبنا
 رجل لا يرصون امثالنا ان يكونوا من شيعته فان تفضل وقبلنا فله المن علينا والفضل
 فينا فبسم شريك ثم قل اذا كانت الرجال فليكن امثالكم يا وليد اخرها هذه
 المرة فحين فخرنا ابا عبد الله ع بالقصة فقال بالشريك شركة الله يوم القيمة
 بشركين مننا ولكن هذا ليس خصايب الشريك لان محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى القاسم
 من القضاة وشهادة محمد بن مسلم كما رواه ابو كهمس عن الصادق عليه السلام وعل
 امثال ذلك منهم كانت لعداوة دينية لانهم كانوا يجشون عن عدالة الشهود
 واما

واما ان البحث عن عدالة الشهود ما كان في زمن النبي ولا في صدر السلف فمقتضى
 وعدم منافاة لاية التثبت بان يثق ان الامر بالتثبت انما هو خصوص دفعه وليد
 بن عقبة بن ابي معيط حيث بعثه النبي الى بئر المصطلق مصداقا لما قرب ابا ديارهم
 ركبوا مستقبلين فظنهم مقاتليه فرجع واخبر النبي بانهم ارندوا فقلت وفيه ان
 السبب لا يدل على خصوص الحكم بل مداره على ظاهر اللفظ وظاهر تنكير فاستقينا العوم
 فكانه قال اي فاستقينا حكمي بما في بناء فتوقفوا كما ذكره في الكشاف فلو كان الغلبة
 الظن بصدوقهم لغلب صدوقهم وعدالتهم المعينة عن البحث كما يدل عليه خبر القرون
 فرقة ثم من يلوهم ثم يفسوا الكذب فاذا اكثر الكذب وغلب محرم لكل لاحد ان يظن باحد خيرا
 حتى يعرف ذلك منه كما ورد في الخبر وقد قال علي عليه السلام او استولوا الصلاح على الزمان واهله
 ثم اسار جل الظن رجل لم يظهر منه خوة فقد ظلم واو استولوا الفساد على الزمان واهله
 فاحسن جل الظن رجل لم يظهر منه خوة فقد ظلم واو استولوا الفساد على الزمان واهله
 لشهادتك فلعل وجه ان التائب من الذنب كمن لا ذنب له فيكون عدلا مجزا والتوبة
 فيقبل شهادته بعد ما لا فضل الا ان تعريف العدالة بالملكة لا يساعد فان كلفها
 مجزأة التوبة مشكل بعد ان يعلم بعد ما كذا في آيات احكام الفاضل لا روي الا في
 انه مبني على قبول الشهادة بظاهر الاسلام مالم يظهر الفسق منها وان ظهر فسقه وهو
 وفيه الحجج الى التوبة لكنه لما سقط بها وكان لا مانع من قبول شهادته على مذهبه
 اذا المفروض انه مسلم كان يقبل شهادته بعد ما لا فضل للتحقق المقضي ورفع المانع
 والملكة غير مشروطة عنده في الشهادة وان كانت مشروطة في الامامة كما سبق

ما فصل في التائب من الذنب

بل هو كغيره في الشهادة بمجود الاسلام كما لم يقدم ثقل الملكة بمجود التوبة بعد العلم بها
 لا اشكال فيه عنده ولعل قوله في كتاب العدة والعدالة المراجعة في ترجمه احد الخبيرين
 الاخران يكون الراوي معتقدا للشيء مستبصرا لثقة في بيته يخرج عن الكذب غير منهم فيما يرويه
 منه على ذلك وعلى ان العدالة المشروطة في الرواية مخافة للعدالة المشروطة في الشهادة
 فانه قال فيه من كان مخطئا في بعض الاصول او فاسقا في افعال الجوارح وكان ثقة في روايته
 مخوفا فيها فان ذلك لا يوجب رد خبره ويجوز العمل به لان العدالة المطلوبة في الرواية حاله
 وانما الفسق في افعال الجوارح يمنع قبول شهادته وليس مانع من قبول خبره وهو مع بعده
 ومنافاته لآية التثبت مخالف للشهر قال الشهيد الثاني في الدرر ائمة حديث
 والاصول الفقهية على شرائط عدالة الراوي لما تقدم من الامر بالتثبت عند خبر الفاسق
 عدم الفسق شرط لقبول الرواية ومع جهل بالشروط تحقق جهل بالمشروط فيجب احكام بنفسه حتى
 بعدم وجود اثنان التثبت كذا استدلوا عليه ثم قال وفيه نظر لان مقتضى الآية كون الفسق
 مانعا من قبول الرواية فاذا جهل حال الراوي لا يصح احكام عليه بالفسق فلا يجب التثبت عند
 خبره بمقتضى مفهوم الشرط ولا ثم ان الشرط عدم الفسق بل المانع ظهوره فلا يجب العلم
 باثباته حيث جهل والاصل عدم الفسق في المسلم وصحة قوله ثم قال وهذا بعض اراء
 شيخنا ابا جعفر الطوسي فانه كثيرا ما يقبل خبر غير العدل ولا يبين سبب ذلك اقول
 قد عرفت ما فيه سالفه انما فلا يخبره وانما قال هذا بعض ارايه لانه شرط في قبول
 الرواية الايمان والعدالة في كتب الاصول ولكن وقع له في كتب الفروع غريب فتاة
 يعمل بالاجر الضعيف مطلقا ضراة يخصص به اخبار كثيرة صحيحة حيث يعارضه

باطلها

باطلا فاما وانما يصرح برؤا حديث لضعفه واقرى برؤا الصحيح معللا بان خبر واحد لا يثبت
 ولا اعلا كما عبر عن المراد من قال الشهيد ومذهب ابا حنيفة قبول روايته مجهول الحال محتججا
 بنحو ذلك في قبول قوله في تزكية اللحم وطهارة المار ورق اجمارية والفرق بين ما ذكره وبين
 الرواية واضح اقول قد عرفت الفرق فيما سبق فذكر ثم قال وليس المراد بالعدالة كونه
 لجميع المعاصي بل بمجر كونه سليما من سباب الفسق المتمثل في الكبار والاصرار على الصغار
 وخوارم المرأة وهر الانصاف بما تحسن التخلي به عادة بحسب زمانه ومكانه وشانه فعلا
 وتركه على وجه يصير ذلك له ملكة ثم قال وتعرف العدالة المعبرة في الراوي بتبصير عدلين عليها
 او بالاستفاضة بان شهر عدلته بين بل النقل او غيرهم من بل العلم كشايخنا
 السالفين من عهد محمد بن يعقوب الكبير الزمان هذا الاحتياج احد احوال المشايخ
 المشهورين لا يخصص على تركه ولا تنبيه على عدالة لما اشتهر في كل عصر فقههم وضبطهم ورعهم
 زيادة على العدالة وانما يتوقف على التزكية غير اولا من الرواة الذين لم يشتهروا بذلك كثيرا
 ممن سبقوا هؤلاء ادهم طرق الاحاديث المدونة في الكتب غالبها في الاكتفاء بتزكية
 العدل في الرواية قول مشهور لنا ولما قلنا كما يكتب بالواحد اصل الرواية وهذه التزكية
 فرع الرواية فكما لا يعبر بالعدل الاصل فكذا في الفرع وذهب بعضهم الى اعتبار اثنين
 كما في اجماع السلف في الشهادة فلهذا طريقة معرفة عدالة الراوي بقى زماننا
 والعاصر مثبت بذلك وبالمعاينة الباطنة المطلقة على حاله واتصاله بالملك المذكور
 فصل فيما استدل به الشهيد الثاني في المسالك اثبات مذهب الشيخ
 ومن شايه وهو رويات ضعيفة سند او قاصرة دلالة فلنشر اليها وانما فيها

(٧١)

علما

وما عليها فنقول وأما استدلالهم برواية علي بن سياره عن الصادق عليه السلام قال
 سألته عن شهادة من طعن بالجمام فقال لا بأس إذا كان لا يعرف بالفسق عاكفا
 بظاهر الإسلام أو لم يظهر فسقه وإن العبد له فضل ظاهر مع أهل كمال المسلم فكل نظر أما
 أول فلان فلان علامه أهل مجهول أما ثانيا فلان معارض بارواه محمد بن أبي عمير عن العلاء بن
 هذا العينة عن الصادق عليه السلام قال قال أبو جعفر لا تقبل شهادة سائر الحاج أئمة
 راحلة وأقرب زاوه واقرب نفسه واستخف بصلوته قبل فالكار والجمال والملاح فقال
 وما بأس بهم يقبل شهادتهم إذا كانوا صلحا وسياة بهانه وأنه دليل المشهور
 في آخر الرسالة وأما ثلث فلان روايته هذه تدل على جواز الزمان بالجمام وإنما المراد
 بالزمن حيث قال متصلا بما مر قلت فإن من قبلنا يقولون قال عمر بن الخطاب فقال
 سبحان الله ما علمت أن رسول الله قال إن الملائكة تشفع عند الرمان وبعين صاحبها خلا
 محافوف الرقيش والنصل فأنما تكفر بالملائكة وقد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأجرى بحبل من أصحابنا أن الرمان عليها حرام وإن جواره مخصوص بالخلف
 وأما من أجاب قال في الدراية والواضعون للحديث أصناف منهم وفصل التقرب
 إلا الملوك أبناء الدنيا مثل غياث بن إبراهيم دخل في المهد من منصور العباسي وكان
 بحجة الحمام الطيارة الواردة من الأماكن البعيدة فوجد شيئا من البعرات قال لا بأس
 اللخف أو حافر أو نضل أو جناح فإله بعشرة آلاف درهم فلما خرج قال المهد
 أشهد أن قضاة قضاة كذا على رسول الله ما قال رسول الله جناح ولكن هذا راو
 أن يتقرب اليها وأمر به بها وقال أنا حملته على ذلك وشبهه موضع من المسالك
 ١١

الحفص بن غياث وقال فيه مكان وجناح أو ريش ما حكاه البهائم الأربعين (٧٥)
 في الحديث كما ذكره العشرة من مطابق لما في الرواية أنه ما خوذ منها والتجيب الشهيرة
 استدلالهم بهذا الحديث مع ما في نسخة من الخليفة والغرابية وكذا حال استدلاله
 لهم ببركة يوسف عن الصادق عليه السلام قال سألته عن البيعة إذا أقيمت على أهل اللقا
 أن يقضي يقول البيعة فغير مسندة أو لم يعرفهم قال خمت شيئا يجب على الناس الأخذ
 فيها بظاهر الحكم والولايات والمناج والموارث والذبايح والشهادات فإذا كان
 ظاهرة فظاهر أما ما جازت شهادته ولا يسئل عن باطنه فأنشأه إرساها
 ومخالفها في الظاهر لصحة ابن أبي عمير ومعارضتها بها وبالاجتماع لا الله تعالى
 العبد في قبول الشهادة كتمل له يكون مع كون ظاهره مأمونا العبد أنه فانه جازتها به
 عن منافيات العبد يصير مأمونا ثقة معتمد عليه لا يجوز الإسلام فلا شهادة بينهما
 الصحيحة المذكورة وقيل معناه أيتانه بوظائف الإسلام في القوم خمسة وكذا الناس
 من يده ولسانه وحاصله كونه على حسن في الصلحا وقيل جازت شهادته بعد
 القليل إن يسأل عن ثلثه وعشرته عن حاله وقالوا لا أعلم منه الأخير أو مع جواز هذه
 الاحتمالات كلها أو بعضها فقد استدل بها على الاكتفاء بظاهر الإسلام والشيخ
 في الكتب صارا لما روى هذه الرواية بعد ما روى رواية ابن أبي عمير والآية ورام
 الجمع بينهما من جهة قال إنما لا ينافيان وجهين أحدهما أنه لا يجب على الحاكم
 التفتيش عن باطن الناس وإنما يجوز تقبل شهادتهم إذا كانوا على ظاهر الإسلام
 والامانة وإن لا يعرفهم بما يقدح فيهم ويوجب تفتيشهم فمن خلف التفتيش عن

(٧٦) احوالهم يحتاج ان يعلم ان جميع الصفات المذكورة في خبر ابن بابويه مستقيمة عندهم لان جميعها يوجب القدر في قبول الشهادة الشاف ان يكون المقصود بالصفاء المذكور فيه الاخبار عن كونها فادحة في الشهادة وان لم يلزم التقيس عنها والبحث عن حصولها واشفافها وتكون الفائدة في ذكرها انه ينبغي قبول شهادة من ظاهره الاسلام والابرة من غير هذه الاشياء فانه من عرف فيه احد ما قدح في ذلك شهادة له وهذا كما مر في نونين
غريب لا يتيسر مثله عند الاخير ان رواية ابن بابويه صريحة في ان العدالة مما لا يبدى في قبول الشهادة كانه امر مسلم معروف اعتبار بينهم لا خلاف فيه بوجه وانما لا يبدى فيها عليه كقيته معرفتها فانه بعد اعتبار العدالة في قبول الشهادة سال عن طريق معرفتها فقرره الامام عليه السلام مما ذكر بين له طريق معرفتها الا بالمراد قوله لم يعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى يقبل شهادته لهم وعليهم خبر انت واما اوك عليكم السلام قد اعترضتم في ابواب الشهادة وهذا منكم امر معروف مشهور ولكن طريق معرفتها علينا مشبه بمجهول فبين لنا طريقها فينبئنا بما يثبت هذا صريح في ان احكام وجوب عليه لم يعرف الشاهد بوصف العدالة ثم يحجر شهادته وانما يعرفه بذلك بعد ان يقتضيه عن حاله ويعرفه بالسياسة والعفاف وكف البطن والفرج واليد واللسان وغير ذلك مما يثبت في الرواية فثبتنا عليها
اما اولها اليه بعد الاعراف بان جميع الصفات المذكورة فيها فادحة في العدالة كما لا يقيم بوجه بل الوجه في التوفيق ما اودانا اليه وبالجملة لما كانت العدالة معتبرة في قبول الشهادة كما هو صريح الخبر وجب التقيس عن حصولها وعدمه على الوجه المقرر فيجب حتى اذا علم انه سائر جميع عيوبه بان لا يرتكب محرما مرم بعد ذلك يقتضيه

ما دار أولئك في عيوبه وعثراته وما يصدر عنه على النذرة والغفلة كما ينبغي أن
 الشيخ أشد على ما ذهب إليه من رواية حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام في أربعة شهود وأما رجل
 موصى بالثمن فعدل منهم اثنان ولم يعدل الآخران قال فقال إذا كانوا أربعة من المسلمين
 ليسوا يعرفون بشهادة الزور أجزت شهادتهم جميعا وإقيم أحد على الذم وشهدوا عليه
 أنا عليهم لم يشهدوا بما ابهروا وعلوا على الواجدين كبحر شهادتهم إلا أن يكونوا مخرجين
 بالفسق وليس على ما ذهب إليه خبر صحيح سواء وهو خبر شاذ وكان نسبة إليه المحقق في
 مخالف المشهور المذهب المنصور معارض لآل على الخبر العدة في قبول الشهادة
 مثل ما في الفقيه عن الصادق ع أن شهود رجلان عدلان على شهادة رجل فقد ثبت
 شهادة رجل واحد وله نظائر مرثا المبتد منها أنا وأما صحيحه في بصيرة معناه
 عن الصادق عليه السلام قال سألت عمارة عن الشهود قال الظنين والمتهم وأوصفت
 الفاسق والخائن قال كل خطيئته في الظنين فقاصرة عن الدلالة على المطلوب لأن مفهوم
 الوصف ليس بحديث بزم في عدمه لعدم كإصرار به موطن كلامهم صاحب المسالك في
 أنه بعد تفرجه بذلك غفل عنه في هذا المقام حتى جعل الصحيح وليلا على ذلك أما ما رواه
 محمد بن يعقوب وكذا أحمد بن أبيه عن سلمة بن كهيل عن علي عليه السلام أنه قال للشرح أعلم أن المسلمين
 عدول بعضهم على بعض إلا ما جلود في حد لم يتبين منه أو معروف بشهادة الزور أو ظنينا
 فهو إن دل على الأصل في المسلم العدة بعد ما يخصه إلا ما بقيامه وأوفيه
 من الصلوة والركوة وغيرهما ولا أشد من الجلود وغيره إلا ما يضيف بسلمة هذا فإنه
 ضال أضل مع موافقة العامة في اعتبارهم في العدة لظهور السلام إلا أن يظهر من

ان انا واما راه و اما التثنية فافا
لما راه و اما راه و اما التثنية فافا
فقد فهمت و اما راه و اما التثنية فافا
له احفظ او اضبط او اعدل او اقم
شدة هذه قوة القنن في المطبوع المشهور
يطلب مطلقا ان لا يكون اوجه نقد بجملة

(٧٨) لم يتب منه بل المنقول من اكثرهم هو الاكثاف بآدوان ذلك فيمكن حمله على النقيض وبما قرناه
 ظهر ان الشيخ ليست له روايات بل روايته واحدة شاذة وهو القصد بالحق كالمع
 يونس كلفه صاحب المسالك في النسخة المذكورة اكثرهم فبان عن حديث صحيح
 رواه الثقة محال لما رواه الاكثر والمرسل لا يصح بحججه على غير ما يونس في ما وجهناه
 لا الخالف المشهور وعلى تقدير مخالفة الاحكام في روقا المسئلة الى الشذوذ فانها
 من الضعاف والمجايل مما يعجز في اثبات والمرسل كما سبق لا يجوز العمل به مطلقا واما
 الضعاف فالامة على عدم جواز العمل به فلم يبق في المقام ما يصلح كذا لال على المرام الا
 صحة خبره في حديثه فلو لم يثبت على النقيض ولعل في لفظه على الواو ان يحذف شهادتهم على
 اليه فتأمل فكل ما رواه ابو عبد الله في الميزة عن الرضا عليه السلام في رجل طلق
 امرته وشهد شاهدين ناحيين قال كل مولود على الفطرة وعرف بالصلح في نفسه
 جازت شهادته فظاهره وان دل على قبول شهادته من جوعده في مذنبه اهل الاسلام
 حيث ان كل مولود يولد على فطرة الاسلام او يهودية او نصيرية او مجسية او عيسى عليه السلام
 بقوله واذا فعل ايحى عليه فخره وترك ما يحجب عليه تركه على ان يعتقد كان بعد احكام بال
 فخره عرف بالصلح ظاهر الكسبي في الآية لانه فاستق حيث قصرت الاجتهاد والاف
 لم يكلف بالاعتقاد الحق ولم يوجب على تركه فمما قصرت الاجتهاد ولم يوجب عليه
 فخره كان قد اخل بالتكليف فيكون فاستق فمما لم يكلف فمما لم يكلف التكليف
 انما يفتقر بفعل العصبية التي هي من العلم لا من العصبية التي هي من العلم مع اعتقاد
 انما طاعة بل من اعمات الطاعة والاف في الحق في الاعتقاد وكذلك لانه

لا يعتقد

(٧٩) لا يعتقد العصبية بل يزعم ان الاعتقاد من اعم الطاعات سوار كان اعتقادا
 عن نظام تقديري ذلك لان المخالف في الاعتقاد لما تقر في الاجتهاد يكون سقا
 فلا يقبل قوله في الشهادات وان كان صادقا في نفسه ومحررا في غيره عن الكذب ولذا
 قال الحق لا يقبل شهادته غير المؤمن وان انصف بالاسلام لا على ما هو عليه ولا على غيره
 لا انفسه بالفسق والظلم المانع من قبول الشهادة ثم في تعريف الفسق بما هو عليه في نظر
 لعدم اختصاصه بمعية دون محبة وعدم اعتبار العلم بكونه بمعية بل اجاب ان
 اذا ارتكبها كان فاسقا بل نفس حمله بكونه بمعية فسق او لتقصيره امانا في
 الاجتهاد او بالتقليد الواجب عليه وتركه فعل واجب عليه في معرفة احكام الدين
 ودر شرايع سيد المرسلين وقد تقر في الاصول ان علم المكلف بالاحكام ليس
 شرط في تكليفه وانما المعبر بكونه من العلم بها ليكون تكليفا بالحال ولكنه في هذه
 من العلم بها ظاهر والام يكفر مكافا ولا معا قبال اشاع التكليف بالحال وفيه توبيخ غير
 المكلف وقوله عليه السلام ان الناس سبعة لا يعلمون ليس معناه ان جهلهم بالاحكام هو
 عليهم فوجب معرفتهم بل معناه انهم اذا لم يعلموا امثلا حرمه شر او في ستمه او غيبته
 ذلك هو الامر في الاية والاف ان الاصلين فيهم في ستمه عنه حتى يعلم خلافه
 لان اجاب بالاحكام غير محدود في الاوضاع بسيرة في صورة وخصه بواجب ما هو
 العبادات التي منها الامانة بل هو كافر في الحقيقة وان كان مسلما في الظاهر فهو
 شرفه قائله ممن لا يعصاهم ولا يقولهم كما يحفظ والعبري الى ان الكافر الباطن
 في الاجتهاد الذي لم يصل الى المطلوب مذكور لقوله وما جعل عليكم في الدين

هذا هو الحق
 لا يعتقد
 لا يعتقد

(٨٠) من خرج ولا يترك مع هذا الجهد والطاقة من غير تقصير فيجب ذهاب الباقي الى الله
 غير معذرة وادعوا عليه الاجماع قبل ظهور المخالفين ويدل عليه ان كفارة رسول الله
 الذين قتلوا وحكم بخلافهم في النار لم يكونوا على كفرهم معاندين بل منهم من اعتقد بغير
 الجهد ومنهم من كفر بالشك بعد فراغ الوسع ان بذلهم الجهد والطاقة فمعرضة المنع والا
 لكافرا من المهتدين بما وعدهم الله بقوله والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وقوله
 وما جعل عليكم في الدين من حرج خطاب لاهل الدين لا مع الخارجين منه ويشيدنا قرآناه
 ما سئل في رواية عن ابن عباس عن ابي عبد الله ع ان كتابا على اذان صلوا لله وقت
 فصلاوا معهم فقال له اخوه زرار بن اعين هذا ما لا يكون اتفاقا عند الله فاستن لا
 لنا ان نقصد في الاصل على معشر بعد اجتماعه عنده عاصوب زرار اياه وهو قد
 عا الامام المخالف للحق في الاعتقاد الفسق وجعله اعداء وما ذلك الا لجهل هذا الامر وقصر
 في الاجتهاد وان كان هو الابرة معصية بل يزعم انه طاعة بل فرائد الطاعة ولذلك
 كان بنو عدي ومؤذنيهم وايتهمهم وجميع اهل المسجد عثمانية يبرون منا ومن ائمتنا
 كما في رواية علي بن سعيد البصري قال قلت لابي عبد الله ع اني نازل في بنو عدي ومؤذنيهم والامام
 وجميع اهل المسجد عثمانية يبرون منكم ومن شيعتكم وانا نازل فيهم فامر في الصلوة خلف
 الامام قال صل خلفه واحسب يا سمع لو قدمت البصرة لقد ساك الفضيل بن يسار
 واخبرته بما افيئك فهاخذت الفضيل فسمع واما لو قدمت البصرة فاجرت فضيلا
 ما قال فقال هو اعلم بما قال ولكن قد سمعته وسمعت اياه يقول ان لا تعبد بالصلوة
 خلف الناصب وافرأ نفسك كما كنت قال فخذت يقول الفضيل وركعت قول
 ابا

هذا الحديث
 رواه الشيخان
 في صحيحهما
 والبيهقي
 في سننه
 والترمذي
 في معجمه
 والحاكم
 في مستدرسه
 والشمس
 في مناقبه
 والذيل
 في مناقبه
 والكنز
 في مناقبه
 والدرر
 في مناقبه
 والدرر
 في مناقبه

(٨١) ابي عبد الله ع وفيه دلالة على ان عثمان وشيعتهم من النواصب وهم النواصب
 بالنسبة لائمة الموصيين صلوات الله عليهم اجمعين في النقص من حسب مراتبهم في
 وفي الاسلام واهل البيت يؤمنون ان كل مخالف ناصب ليس كذلك فيان من لم يقل بالانبياء
 الاثني عشر اهل الاسلام فهو اخص من ناصب لائمة لا يخالف ناصب لائمة لواءه اهل البيت ع
 حيث اعتقد فيه انه ليس له مرتبة الا بالادعاء وفضل الطاعة ولذلك كانوا يبرون منهم ومن شيعتهم
 في النقص من الناصب المهتدين بخفضته على غير ابطاله فخير الله امرنا لواءه وقال الله اصل
 النقي محمدي المجتبي في شرح قوله شاربين ناصبين اهل البيت ع لواءه اهل البيت ع والامام
 منهم ومن غير الحق اقول وسئل سيدنا ابو عبد الله الصادق عليه السلام عن الناصب فقال ليس
 الناصب من نصب العداوة لنا فانك لم وررت العراقين لما وجدت من بغضنا
 واما الناصب من نصب العداوة لشيعتنا او لعلم انهم شيعتنا وهذا هو التفسير على كثير
 من المخالفين داخلون فيه المرفضي ابن ابي ريس في باب النجاسة كل من يورد الا
 والدليل فينقض المشهور وبما صرحنا به في ان الفسق لا يعتبر فيه المعصية المخصوصة
 ولا العلم بكونها معصية بل معصية الفسقا وانما طاعة بل من اثمات يتحقق بها
 الفسق او بكيفية ترك واجب وفعل محرم عن جهل كان او عن علم وكيف يكون الجاهل
 بمنافيات العداوة مصححا عداوا العدالة ملكة يتوقف وجودها على فعل الواجبات وترك
 المحرمات والاضرار عن خلاف المروءة وبالجملة يزعم ما ذكره قدس سره ان لا يكون اعتقاد
 الاعتقادات الفاسدة معصية ولا موجبا للنقص لان اهل كل ملة واعتقاد
 يزعمون ان اعتقادهم حق وهم عليه مشايرون فاجروا من مشاييرهم بغير ادراك

(٨٢) أو يقول بكونه نكاحا جسيما بغير علم ان اعتقاده بذا حتى وطأه وهو عليه مثاب فيلزم ان لا يكون فاسقا من هذه الجهة وقد سبق عن الصادق عليه السلام انهم قالوا من صلى خلف رجل يكذب بقدر الله فليبع كل صلوة صلا ما خلفه ومن قال بالجسم فلا يعطوه شيئا من الزكوة ولا وصلا ولا خلفه ولا سبب حبيب من ذلك الا اعتقادهم ان كاذبا عليه ذكر الوصف لنفسه اما كذا فيقول يمكن حمل جوابه عليه علم ان لا يقبل شهادة الناصب كناية لان قبولها مشروط بشرطين كون الشاهد لو ادعى الفطرة وكونه معروفا بالصلاح ^{نفسه فيكم كبر او براد بالمولود على الفطرة المولود الذر} بغير عليها ولم ينقله احدا لا غير او براد بالصلاح ^{نفسه كون افعاله واعتقاده البتة} كلف بها صلاته وهذا ليس كذلك كشرائط صحته الاعتقاد ولهذا قال الفاضل المجلسي رحمه الله في شرح قوله وعرف بالصلاح ^{نفسه بان كان عادلا اما مينا فان غيرهم} ليسوا بصالحين او يحمل على التيقن وعلى احوال وروى تقيته او عليهم على الكفارة على المؤمنين فانه لا خلاف بين اصحابنا في اشتراط الايمان اشهد في يكم ايضا حمل قبولها على حال الضرر حيث لم يكفر اشهدا وممن لا يذنب حتى حد كافيهم خرافة ويمكن ايضا حمله على كفاية سماعها في صحة البطلان وذلك لا يستلزم قبول شهادتها وثبوتها عند الحكم او كثيرا ما يشترط في العقود والايقاعات شرائط لا دخل لها في ثبوتها عند الحكم واما ما قيل ان المعتد بغيره وان ركب محرطا عند الحكم اذا شهد بوثق بقوله اذا كذب حرام في جميع المذاهب وارتحابا اركبة للفقهاء مبالاة في الدين حتى تنفي الثقة عن قوله ومعلوم ان طاك الامر باب شهادته

ذلك

ذلك فيمكن حمل الخبر على ظاهره فليس ما سبق ان لا خلاف في اشتراط الايمان في الشهادة والناصر (٨٣) وان فرض ان عدل في هذه المسألة ان صحة الطلاق هو قوله على فوعده في حصة من المومنين لقوله واشهدوا ذواتكم انكم بعينكم على الطلاق في الكفاية عن الكاظم عليه السلام انه قال لا يوزن القاضي ان يبارك في كتابه بالطلاق واكد فيه بشايد ولم يرخص المأذنين وامر في كتابه بالتزوج واهله ولا يزوجوا فاشبهتم شاربين فيما اهل وابطلتم الشاربين فيما اكد وهذا ايضا يدل على فساد امنا المتألفين وقضاةهم وقضاةهم فضلا عن غيرهم لانهم لما خالفوا امر الله في كتابه على وجه المباعدة التاكيد والبطاوة راسا في سبب شبهة فيما في حديث بعده يوثقون واي وثوق بعده يقولون واما مبالاة لم بعد ذلك بالدين حتى يعتمد على قولهم ويوثقون وخصوا في ابواب شهادت ولا يمان في العقود والايقاعات والشيخ في احسن احمد بن محمد بن ابي نصر عن الحسن عليه السلام انه قال جازف كيف طلاق السنة قال بطلانها اذا طهرت من جفها قبل ان يشهدا بشايد من عدلين كما قال الله في كتابه ثم قال في آخر الرواية من له على اخبر شهادته بعد ان يعرف منه خيرا او الوجه فيه ما بين في كماله في الفقه عبيد الله بن ابي بصير في صحيح لعدم نفيها على احمد بن محمد بن عيسى العطار من مشايخ الاجازة وقد سمعت كلام الشافعي في شهادتنا السالفون من الكثر الى زماننا هذا لا يحتاج احد منهم الى شصص على تركية ولا شبهة على عدالة لما اشتر في عصر من فقهاء وخطبهم وورعهم زيادة على العدالة قال قلت لابي عبد الله هم يعرفون عدالة الرجل بين المسلمين حتى يقبل شهادته لهم وعندهم فقال



بنية محقق طباطبائي

(٨٢) ان يعرفه بالسنة والعفاف وكفى البطن والفرج والبدن والشان وتعرف
 اجتناب الكبائر التي اوعد الله تعالى عليها النار من شرب الخمر والزنا والمرداوة
 الوالدين والفرار من الرخص وغير ذلك الدلالة على ذلك ان يكون سائر الجوع عيوبه
 حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك غرارة وعيوبه وتفتش ما وراء ذلك ويجب عليهم
 تركيبه واظهاره عند الله في الناس ويكون منه الشاهد للصلاة المحسن اذا اصاب
 عليه وحفظ موافقته من حضور جماعة من المسلمين ان لا يتخلف عن جماعة مصليهم
 الا عن علة فاذا كان ذلك لازما لمصلحة عند حضور الصلاة المحسن في قسمة
 ومجلسه قالوا اما ايضا منه الاخير اخطأ الصلاة استغفار الاوقات في صلاة
 فان ذلك يحرم شهادته وعد الله بين المسلمين في ذلك ان الصلاة مستمرة وكفارة
 للذنوب وليس كل الشهادة على الرجل بانه يصلي اذا كان لا يحضر الصلاة شيئا
 جماعة المسلمين وانما اجل الجماعة والاجتماع في الصلاة لكي يعرف من يصلي في الصلاة
 ومن كيف موافقت الصلاة من يصح ولولا ذلك لم يكن لاحد ان يشهد على امره
 لان من لا يصلي الاصلاح بين المسلمين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يعرف قوما في منازلهم
 تركهم اوصوا جماعة المسلمين وقد كان منهم من يصلي في بيته فلم يقبل منه ذلك وكفى
 يقبل شهادته او عد الله بين المسلمين ممن يبري الحكم من الله ومن رسوله في حرق في
 بيته بالناس فقد كان يقول لا صلاة لمن لا يصلي في المسجد الا عن علة بيان
 ما يستفاد من الجماعة في الصلاة المقام كمالا المقصود وتبين المرام في هذا الخبر وان
 دل على كون الجماعة مرغبا في الصلاة في الصلاة الا ان الله في الصلاة ما اذا كان

في بيت يملكه والد لا يملكه والى سائر عيوبه
 على المسلم فيفتش ما وراء ذلك غرارة وعيوبه ويجب عليهم
 توليته واظهاره عند الله في الناس النفاذ به للصلاة

الامام عاد ولا عار فاما الصلاة اما اجتهاد او تقليد من المجتهدين وهو في الجملة (٨٥)
 بما اذا كان متصفا بما سبقت من الصفات فان جماعة المسلمين لا تتحقق ولا
 الا به فاذا لم يكن كذلك فهو احد العلة الموجبة للتخلف عن جماعة انهم والاجتماع في الصلاة
 ثم ان العلة الموجبة ترك الجماعة تقسم الى عام كالخروج والرجوع الشديدة في البيت
 المظلم لما روي من قوله اذا ابتليت النعل بالصلاة في الرجل قال الهروي قال ابو
 منصور النعل ما غلط من الارض في صلاة به ومثله ما في نهاية ابن الاثير وانما خصها بالذكر
 لان اول ما يلبس بها بخلاف الرخوة فانها تنشف الماء اشدها ما كان كالخوف من ظلم
 او خوف فوات رقة او ضياع مال او غلبة نوم او يكون مريضا او ممرضا او يكون
 اكل شيئا من الموفيات راجعها كالشوم والبصل او قد حضر الطعام شهية لشهوه
 او حضر العشاء واقبلت الصلاة فابعدوا بالعتار او يكون حاقنا اذا وجد
 احدهم الغائط فليبد قبل الصلاة والمراد بكونه معروفا بالسنة ان يكون سائرا في
 لم يكن له عيب او كان ولم يعلم ما سبقت ان لا تعتبر ظهور العلة كما في الصلاة
 وبالعفاف ان يكون محتبا عن المحرمات من شبهات حلال بين وحرام بين وشبهات
 بين ذلك فمن ترك شبهات محرمة المحرمات من اخذ بالشبهات ترك المحرمات
 حيث لا يعلم وهذا هو كفى البطن وقسبت ان من كل امر لا يقبل الله منه صرفا ولا
 وكذلك كفى النفس عن الغيبة او عن الناس الاخر الغيبة شدة من تشكك في
 في الاسلام كذلك استماع المستمع احد المعتابين وقد نص الله على عدم الغيبة في
 كتابه وشبهه صاحبها بالكل لم اخذ ميتا وكذلك الشتم واقتناء الفاحشة الا من

(١٨٨) يفسق فاعلم ان المذاهب فيها يوجب الفسق مختلفة اذا اختلفت في عدد الكبار
 يوجب الاختلاف في اسباب الفسق فيوجب اختلاف اسباب العدالة فرب كبره قاض
 في العدالة عند فقيه ورجحها لا يفرق فيها من غير اصرار عند الاقرين ومنه يعلم
 ان اخرج كما يختلف سببا فيحتاج في قبوله الى التفصيل لاختلاف الناس فيما يوجب
 التعديل لان العدالة توقف على اجتناب الكبار فيما لم يعد المعدل بعض الذنوب
 ولم يقدح عنده فعلة في العدالة فركب كبره وهو عند اقراسه لو كونه كبره عنده فلا يجد
 القول باعتبار التفصيل فيها ومن نظر الى صعوبة اكتفبالاطلاق فيها واشهر
 ان التعديل مقبول من غير ذكر سببه واما اخرج فلا يقبل الا مفسرا وقوله عليه السلام
 ما راد ذلك يدل على انه في جملة ضروري في معرفة العدالة اذا اظهر منه انهم او
 فوجده سائر اجمع عيوبه من الكبار والصغار المصغر عليها محرم عليهم فقيس ما راد
 ذلك وانما يجب بعد ذلك تركيبة وتعديله اما كفاية او غيرا لاحتياج الناس اليه في
 الشهادة والصلوات والعقوبات وسائر المهمات اولان التركيبة شهادة وجوب
 او او محرم كما انها ولا سيما اذا استلوا عنها ولكن لا بد وان يكون بل قبلته
 وسكان محلة المسكونين عن الله تعالى من عواقب الشرور واخراج عاقلين
 بالعيوب والعثرات لقاعدة في العدالة من الافعال والاقوال والاحوال والامكن
 ان تفهموا السن المستجدة عند العامة لجهلهم بمواقع حسناتها فيستحسنوا
 القبايح المستدولة عندهم لا يفهم بها كما هو الشايع بين ابناء فلا تفعل عن هذه
 الدقيقة فانما امرهم في ثبوت العدالة بطريق الاستفاضة ولذا اخرجوا
 بين

بين العلماء وصحوا بان التركيبة لا بد وان يكون في العالم بها وقولهم ما رايانا من الاخير
 وكانهم يقولون ان اخرج منه مشاهد والشر منه غير معروف يدل على الاكتفاء بالا
 وفي حسن الظاهر ظاهر او الاظهر ان المراد به ان شهادة الشهود وعلى عدالة رجل
 لا بد وان تشمل على سلب المعصية والرفاه واليه يشير قولهم ما رايانا من الاخير اشياء
 الطاعة والعبادة واليه يشير قولهم مواظبا على الصلوات فيؤيد ما ذهب اليه القول
 من ذكر سبب التعديل خلافا للشهود لان المعدل لا بد وان يكون في نظر الحاكم عالما
 بسببه والى لم يصلح له ومع العلم به لا حاجة الى السؤال في المسألة وهذا يجمع علم
 الحاكم بموافقة مذهبه لمذهبه اسبابه بان يكون موافقا له في الاجتهاد او مقلدا له
 فيه الا ان هذا اجنبية آت في اخرج اذ في تقدير اتفاق المذهبين في الاسباب
 اتجه الاكتفاء بالاطلاق فيه كما في التعديل فظهر من اخرج شرط العدالة بلغة الكف
 عن الكبار ويبرر في هذا الاصرار على الصغار وتحفظ المواقيت وملازمة الجماعة
 الامن عليه وظاهر ان المراد بالوقت هنا وقت الاداء والافعال لا وقت الفضلة
 وان كان فاعلم انه افضل كما يدل عليه خبر ابن مسعود حيث سأل النبي عن افضل
 فقال الصلوة في اول وقتها او تأخير الصلوة عن وقت الفضلة ليس من قواع
 العدالة لانه ترك سنة وتارك السنة ما يمكنه منها وما لم يكن فاسق بل جل
 التماون من مخالفة المرأة ولم يجلد من الذنوب نعم ذهب بعضهم الى ان اخرا
 عن وقتها الاداء قاض فيها بناء على عده من الكبار وقوله عليه السلام في صور جماعة
 من المسلمين مربوطوا بطب لا يحفظ وظاهر ان ضيق الصلوة من حيث

هذا هو الوجه الثاني في وجوب
الاعتناء بالوقت في خروج
الوقت انما يتحقق بخروج وقت الاداء لا بمجرد الخروج عن وقت الفضيلة فافهم

الوقت انما يتحقق بخروج وقت الاداء لا بمجرد الخروج عن وقت الفضيلة فافهم
ان المراد بفظ مواقيتهم هو رعاية وقت الفضيلة وايداه بقوله بحضور جماعة من
المسلمين شيوع اقامته اجماعا في زمان الفضيلة وبقوله من يضييع في مقابل
يخط مواقيت الصلوة لان التضييع يحصل بمجرد خروج الصلوة عن وقت الفضيلة
بعيد لان الامام عليه السلام في صدق بيان صحاح العداة ومناقبها وتاخير الصلوة
عن وقت الفضيلة ليس الكبار القادحة في العداة الا على قول من جعل وقت الفضيلة
المحدود والكسب وقت الاداء للمخارجين وحل الصلوة بعده قضاء الا للمعدون
وهو قولنا وضحيف وانما لم يصرح الامام عليه السلام باعتبار الملكة لان معرفة الرجل
بالستر وباقاربه في مقام الاجمال والتفصيل لا يوصل به وهذا فافهم عن اعتبارها
ومن الظاهر ان عدم مواقيت الكبار والاصرار على الصغار يستلزم تنزيها للنفس
الدائرة الترابية بمشاهير هذا الخبر كما لا يخفى عما من تأمله ما يدل على ما اعتبره صاحب
في تعريف العداة ولا دلالة فيه على رعاية مجرد حسن الظاهر الذي هو مواظبة المواقيت
واجتماع عدم تركها بلا عذر كاطنة والالكان بهذا المطول وهو معرفة الرجل بالستر
وماقارنه في مقام الاجمال ثم فصله بقوله وتعرف هذه الامور المذكورة باعتبار
في العداة باجتناب الكبار ثم والله يقول والله لا على ذلك اسر الاجتناب عن
الكبار ان يكون سائر الجميع عيوبه ثم ضم اليه قوله ويكون مع ذلك المذكور منه
ان هذا الرجل يتعاهد للصلوات الخمس مما لا طائل تحته بل كان من الواجب
ان يقول في الابتداء ان يعرفه بالمواظبة على المواقيت اجماعا وعدم تركها
الا

الامن على ان مجرد هذا ليس المعنى بحسن الظاهر بل المراد به الايتان بوظائف
الاسلام من الفروع الخمسة مع كونه في ذم الصالح او كون الناس المدينين به
ولسانه وانما اشار بهذا التعسف من جملة قوله ويكون منه التعليل بفساد
لقوله ان يكون سائر الجميع عيوبه وهو صحيح لما سبق لان من البين ان مجرد
الصلوات وضبط مواقيتهم بحضور جماعة من المسلمين لا يدل على اجتناب الكبار
من شرب الخمر وما عطف عليه ولا يكون سائر عيوبه جميعا ولا دليلا عليه فكيف
يفسر العيوب بتعاهد الصلوات وهو لا يدل عليه بل الوجه فيه ما اشارنا اليه
من افادة ظاهر الخبر ان مجموع الامر من شرب والتعاهد دليل العداة لا مجرد مواظبة
المواقيت اجماعا ولذا قال في المدارك بعد نقله الخبر ويستفاد منه انه يقتضي
فعل الكبرة التمراد عدائهما النار وانه يكفر في احكامهما ان يظهر من حال المكلف
كونه سائر العيوب ملازميا لجماع المسلمين وان رام ان يستدل به الاكفا
بحسن الظاهر الا انه فهم منه دلالة على مجموع الامر من شرب والمواظبة على
وهو فهم مستقيم يقتضي طبع سليم وبما قرناه ظهر ان المواقيت تصدر من جهة
منه على نسخة الفقيه اماما مستفاد منه على نسخة التذريب فحالف ولا يلزم منه
ولا يخفى وبالجمله مجرد مواظبة المواقيت ولا رتبة اجماعا ليس دليل على اجتناب الكبار
العيوب بخلاف مجموع الامر والمواظبة والملازمة فانه دليل عليه وضح واعلم
ان الظان المذكور قد ورد سوا الا على نفسه بقوله فان قلت انما يدل فيه
الرواية على الاكفا بحسن الظاهر الذي هو المواظبة على اجماعه في احكام العداة التمر

هذا هو الوجه الثاني في وجوبه

الوقت انما يتحقق بخروج وقت الاداء لا بمجرد الخروج عن وقت الفضيلة فافهم
ان المراد بكفظة مواقيتهم هو رعاية وقت الفضيلة وابداه بقوله بحضور جماعة من
المسلمين لشيوخ اقامه الجماعة في زمان الفضيلة وبقوله من يضيغ في مقابل
يحفظ مواقيت الصلوة لان التضيغ يحصل بمجرد خروج الصلوة عن وقت الفضيلة
بعيد لان الامام عليه السلام في صلاته العداة ومنافاتها وناجحة الصلوة
عن وقت الفضيلة ليس الكبار القادحة في العداة الا على قول من جعل وقت الفضيلة
المحدود المكتوب وقت الاداء للمختارين وحل الصلوة بعده قضاء الا للمعدون
وهو قولنا وضحيف وانما لم يصرح الامام عليه السلام باعتبار الملكة لان معرفة الرجل
بالستر وباقارنه في مقام الاجمال والتفصيل لا يوصل به وهذا غنى عن اعتبارها
ومن الظاهر ان عدم مواقع الكبار والاصرار على الصغار يستلزم تنزيه النفس
الدائرة التي لا تتبع بامثاله فهذا لا يخفى عما من ثمة ما يدل على ما اعتبره الاب
في تعريف العداة ولا دلالة فيه على رعاية مجرد حسن الظاهر الذي هو مواظبة المواقيت
واجتماع عدم تركها بلا عذر كاطنة والالكان هذا الطويل وهو معرفة الرجل بالستر
وما قارنه في مقام الاجمال ثم فصله بقوله وتعرف هذه الامور المذكورة باعتبار
في العداة باجتناب الكبار ثم ولله بقوله والدلالة على ذلك اسر الاجتناب عن
الكبار ان يكون سائر الجميع عيوبه ثم ضم اليه قوله ويكون مع ذلك المذكور منه
ان هذا الرجل يتعاهد للصلوات الخمس مما لا طائل تحته بل كان من الواجب
ان يقول في الابتداء ان يعرفه بالمواظبة على المواقيت والجماعة وعدم تركها
الا

(٩١)

الامن على ان مجرد هذا ليس المعنى الحسن الظاهر بل المراد به الايمان بوظيفة
الاسلام من الفروع الخمسة مع كونه في ذم الصلوة او كون الناس المسلمين بده
ولسانه وانما اشار بهذا التعسف من جملة قوله ويكون منه التعليل ففسيرا
لقوله ان يكون سائر الجميع عيوبه وهو صحيح لما سبق لان من البين ان مجرد وقت
الصلوات وضبط مواقيتهم بحضور جماعة من المسلمين لا يدل على اجتناب الكبار
من شرب الخمر وما عطف عليه ولا يكون سائر عيوبه جميعا ولا دليلا عليه فكيف
يفسر العيوب بتعاهد الصلوات وهو لا يدل عليه بل الوجه فيه ما اشرنا اليه
من افادة ظاهر الخبر ان مجموع الامر من شرب والتعاهد دليل العداة لا مجرد مواظبة
المواقيت والجماعة ولذا قال في المدارك بعد نقله الخبر ويستفاد منه انه يقتضي
فعل الكبرة القرا وعدائه عليها النار وانه يكفر في الحكم بها ان يظهر من حال المكلف
كونه سائر العيوب ملازميا لجماعة المسلمين وهو ان رام ان يستدل به الاكفا
بحسن الظاهر الا انه فهم منه دلالة على مجموع الامر من شرب والمواظبة على الجماعة
وهو فهم مستقيم يقتضيه طبع سليم وبما قرناه ظهر ان المواقيت تصدر بغير استفاد
منه على نسخة الفقيه اماما مستفاد منه على نسخة التهذيب فخالف ولا يلزم منه
ولا يخفى وبالجمله مجرد مواظبة المواقيت ولازمة لجماعة ليس على اجتناب الكبار
العيوب بخلاف مجموع شرب والمواظبة والملازمة فانه دليل عليه وضح واعلم
ان الظان المذكور قد اورد سؤالا على نفسه بقوله فان قلت انما تدل فيه
الرواية على الاكفا بحسن الظاهر الذي هو المواظبة على الجماعة في الحكم بالعدالة القرا

يقبل بها الشهادة ولا يصح الحكم لصحة الايتمام به عند الامامة قلت مع عدم ظهور
القول باختلاف العدالة المعبرة في اعدامها مع العدالة المعبرة مع الآخر يدل على بطلان
العدالة في الامامة ايضا قوله حتى يحرم على المسلمين انه لانه لو لم يكن عادلا في الامامة لم
يحرم على طالب ادراك فضيلة الجماعة بالايتام بالتفتيش عن عدالة الترخيز بها الايتام
به وظاهر ان هذا ليس سائرا مما لم يجب على المسلمين تركه واظهار عدالة
واحتمال كون حرمة التفتيش وجوب التزكية واظهار العدالة اعاد في قبول الشهادة
لا في الاعتماد عليه للامامة في غاية البعد لو قلنا بالاحتياط والظاهر انه لا يقول به
ويدل على ما ذكرته من لالة العبادات عموم العدالة بالنسبة المتعلقها بآثارها
من هذه الرواية فلا تغفل قول فيه اولا ان ظاهر كلام الشيخ في النهاية اعتبار الملكة
في العدالة المعبرة في الامامة لقوله لا تصل الا خلف من تنق يدنيه وامانته وقد سبى
ان ذلك الوثوق لا يحصل الا بها وصرح كلامه في اختلاف ما سبى الكفاية في العدالة المعبرة
في قبول الشهادة بظاهر الاسلام وقد مر ان العدالة المشروطة في الرواية مغايرة
للعدالة المشروطة في الشهادة كما هو صريح كلامه في كتابه العدة فالقول بالاختلاف بين
هذه الثلاثة ولا يما بين عدالة المعبرة في الامامة والشهادة بين مكشوف لكثرة فيه
وثانيا ان تفتيش المسلمين عن عدالة انما كان ليعلموا اهل هو تجميع عنونه
والصغيرة المصرة عندها ام لا وعلى اولى الاحاجه ان ذلك التفتيش لا يفرج وان يعلموا
منه حضوره اجماعا في اوقات اصلوا ولعله اراد بالتفتيش عن عدالة هذا العهد
منه والالكان فاضا نفسه في ثلث ان الاحتمال المذكور على ما ذهب اليه

الشيخ في غاية الظهور وهو يقول به لانه لما اعتبر الملكة في العدالة المعبرة في الامامة
وجب عليه التفتيش عن عدالة الامام والمعاينة في جواز الايتمام ان يحصل له
حصول الملكة فيه او عدمه بخلاف العدالة المعبرة في قبول الشهادة فانه لا يفتقر
فيها بمجرد الاسلام فلا يلزمه التفتيش عما سواه بل هو تفتيش محرم عما ذهب اليه من لالة
اشاعة الفاحشة في الذين امنوا والصدق في المسلم المستور من دون عرض صحيح
ولعله لذلك اول هذه الرواية كما مر الا الوجهين المذكورين نعم هذه الرواية على
ما قررنا ما تدل على اعتبار الملكة في العدالة مطلقا وظاهرا لا يرد عليه اورد
على نفسه اصلا ثم اورد سوالا اخر بقوله فان قلت الرواية المنقولة مشتملة
مذمة بالغة بالنسبة الى تارك اجماع ان عجمه ليست واجبة مذمة لا يترك
استحبابا ويدل على استحبابها ما رواه الكليني عن زرارة والفضل قال قلنا لانه
في جماعة فريضته فقال الصلوا فريضته وليس اجتماع بمفروض الصلوا كلها
سنة ومن تركها رغبته عنها وعن جماعة المؤمنين من غير علة فلا صلوة له وجه
على استحباب هو قوله سنة في جوابها والمبالغة المشتملة عليها قوله فلا صلوة له
الاستحباب لانه يمكن حمله على سلب الكمال واجاب عنه بحمله السلب على فتح الاحكام
الكلي لئلا ينافي وجوب الجموع والسنة على الطريقة المستمرة من سبيل الله ليشمل
الواجب والفرص على الوجوب الذي يظهر من القرآن او الذي يشمل غاية المبالغة
ثم قال وعلى التقديرين يمكن ان يكون جوابه عليهم اشارة الى عدم كون كل
لذلك والواجب لجماعه بغير القرآن او بغير المرتبة البالغة اقول وهذه كلها

(٩٢) خلاف الظاهر اذ لا شك ان المراد بالصلوات الصلوات اليومية فقد دخل فيها
 اجمعه وبالغرض الوجب بالسنة المقتضية المتبادر من العبادات عموم السلب
 لا سلب العموم اذ لا شئ من الصلوات بوجبه فيه اجماعه لكن اجماعه مستحقة مندوة
 الصلوات كلها ومعلوم ان مدار استدلال بالآيات والروايات من السلف الى
 خلف الظاهر المتبادر المنساق الا اذا كان لا على التكلف والتأويل البعيد
 كمال الفرض مثلاً على الوجوب الذي يظهر من القرآن اذ المشهور ان الفرض هو
 الوجوب ومن فرق بينهما قال ان الوجوب ما يتعلق بغرض الشارع بايقاعه لا
 حيث شخص بعينه ويجوز فيه النيابة اختياراً كالركوة ونحوها والفرض ما يتعلق
 بغرض الشارع بايقاعه عن شخص بعينه ولا يجوز فيه النيابة كالصلوة والصوم
 ونحوها والمنقول عن المحقق الشافعي على بعض اشيائه ان الوجوب لا يسقط
 عن المكلف اصل كونه تعالى والفرض ما يسقط مع العذر كالصلوة واما
 العبادات وعليه فالوجوب اكد من الفرض على عكس ما افاده قدس سره ونهاية
 ابن الاثير الفرض الوجوب بيان عند الشافعي والفرض اكد من الوجوب عند
 ابن حنيفة اقول لانه خص الفرض بما يثبت بدليل قطعي والوجوب بما يثبت
 بدليل ظني قال لان الفرض التقدير والوجوب السقوط فخصنا الفرض بما عرف
 وجوبه بدليل قطعي لانه الذي علم منه تعالى انه قد رزق علينا واما الذي عرف
 وجوبه بدليل ظني فانه الوجوب الساقط علينا ولا نسبية فرضاً لعدم
 علمنا بانه تعالى قد رزق علينا وكلام الفاضل المذكور مبني على ذلك ولا يخفى منه

وذلك استدل السيد صاحب الجليل بذكر هذه الرواية
 على انها الوجوب والوجوب اجماعه على السنة على ما لا شك فيه



بنیاد محقق طباطبائی

اذا الفرض التقدير سواء كان طريق معرفة علماء طائفة ان الوجوب الساقط من (٩٥)
 غير اعتبار طريق معرفة ولكن لا مشاحة في الاصطلاح ثم قال واعلم ان الروايات
 استدلالنا بها على عدم التشديد في امر العبد لله تعالى عليه او تحته ويؤيد ما رواه
 الشيخ عن مريضة الصحيح عن ابي عبد الله ع اربعة شهداء على رجل محضن
 فعدل منهم اثنان ولم يعدل الا افران قال فقال اذا كانوا اربعة من المسلمين
 ليسوا بفرق بشهادة الزور اجرت شهداؤهم جميعاً واقيم احد على الذم شهدوا
 عليه فما عليهم ان يشهدوا بما ابصر او علموا او على الواجب ان يجزئ شهداؤهم الا ان
 يكونوا معروفين بالفسق وقوله الا ان يكونوا معروفين بالفسق في هذه الصيغة
 لرواية خلف بن حماد السابقة ولها مؤيدات كثيرة لا احتاج اذكرها وبيان لانها
 لعدم الاحتياج اليها اقول قد علمت ان الروايات التي استدلت بها على عدم
 في امر العبد المعبرة في الامامة مما لا دلالة له عليه بوجه كما او تحته وكذلك قد عرفت
 ان صحيح مريضة شاذة متروكة عند اكثر اصحابنا منهم المحقق ومع شذوذها محمولة على
 النسخة لما سبق ومع ذلك فليس من الكثرة قبول الشهادة بظاهر الكلام
 مالم يظهر الفسق كما استدلت بها الشيخ على ذلك في عدة دلائل عليه مع اعتبار الملكة
 في العبد المعبرة في الامامة هذه الرواية عند من يعمل بما يدل على الاكتفاء بظاهر
 الاسلام احكام بالعدالة التي تقبل بها الشهادة ولا يصح احكام بها الحق الا بتمام
 الامامة وقد درست الفرق بين العدلين عند العامل بها وقد سبق ان رواية
 هذه لنا علينا وليس لهم بل عليهم وعلى تقدير التزل فهي تصلح حجة للجانبين

(٩٤) من حيث لفظ الجهول ومفهوم المجاهر كصرح به الشبهة المذكورة وقد سبق في أوائل الباب
 الثاني وكذلك الحال مؤكداً أنها الجهولة والمرسلة والضعيفة المذكورة في أوائل الباب الثالث
 مع أن الجهولة منها شتمت على جواز الزمان باختمام وقد عرفت تأقية والمرسلة منها لا تأقية
 فيها بل تطابق المشهور وأما صحة البصيرة وما في معناها فخاصة عن السيد كسبي
 فلا حاجة بنا إلا أعادتها وبين عدم دلالتها وتأيد ما ثم قال ما ذكرته من عدم
 في امر العدالة أنها ما لم يظهر القاطع فإن ظهر من أحد لا يمكن الحكم بالعدالة ما لم تظهر
 بالأمان توثيقاً وهذه الأمان تختلف بالنسبة إلى الأشخاص فإن المجاهر بالمعاصر إذا تركها
 لم يظهر منه وأما حسن الظاهر المذكور علامة العدالة أولاً فهو علامة العدالة بالنسبة
 إليه ثانياً أيضاً وأما من ثبت منه من في العدالة حين انصافه بحسن الظاهر فثبت
 العدالة بالنسبة إليه ليس مثل ثبوتها بالنسبة إلى من لم يظهر منه المناء ولا مثل ثبوتها
 بالنسبة إلى المجاهر لعدم صحة حمل حسن الظاهر علامة العدالة بالنسبة إليه لثبوت تكاليف المناء
 حين انصافه بحسن الظاهر فحسن الظاهر بالنسبة إليه مخرج عن كونه علامة فيجب حصول ظن
 التوبة بما يدل عليها حتى يصح الحكم بعد الله انتهت افادته المتخلفة بهذه المسئلة
 وقد سبق كثيراً في الباب الثاني ونبت منها منها في الباب الأول مع ما فيه فتذكر
 أقول من ارتكب كبيرة أو أمر على صغيرة وعرف ذلك منه فقد تنكب بستره وراى
 به عنه عد الله فالحكم بها عليه بعده يحتاج إلى أن يعلم منه التوبة ولا يكفر العلم
 مطلقاً بالتخفار وإظهار الندم كما سبق بل لا بد أن يعلم من حاله ذلك
 بأن يظهر منه ما يدل على صدق توبته ولا تفاوت في ذلك بين المجاهر وغيره بل

نسبة في وهو عظم من لادول لشغل مودة الله في الإشارة والحكمة
 وغير ما هو أولاً في سياحة من عدم قصير الغيبة على الله قد جاز
 المشهور قول النبي صلى الله عليه وآله إن تروا ما انصبة وقالوا الله
 ورسوله أعلم قال ذكر كذا كذا بأكبره قيل أرايت أن كان في أخى أو
 قال كان فيه ما تقول فخذت اغتبتة وإن لم يكن فيه فخذت بهتة وذكر غيرة
 من الله عليه وآله رضى فقالوا ما عجزت به فقال صلى الله عليه وآله فخذت بهتة
 ما حاكم فقالوا يا رسول الله قلنا ما فيه قال ان قلتم ما ليس فخذت بهتة
 وحترم الغيبة في الجملة أجمع بل هو كبيرة موقفة لتخرج بالبرء عنها
 بخصوص في الكتاب والسنة وقد نص الله تعالى في ذمها في كتابه وشبه
 صاحبها بكل كرم لمسته فقال ولا تغيب بعضكم بعضاً أي كرم الله
 ما كل كرم حميه مينا فذكر بهتة وقال النبي صلى الله عليه وآله كل مسلم على مسلم حرام
 وعاله وعرضه والغيبة تناول العرض وقد جمع فيه وبين الدم والدماء

نوعه

قالوا الله



بنياد محقق طباطبائي

مكتبة المحققين الطباطبائي